دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المعارضة السياسية في اليمن : دراسة تحليلية لأحزاب اللقاء المشترك للفترة 1990 - 2006م
المصدر:	شؤون العصر
الناشر:	المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	الشرفي، محمد شرف
المجلد/العدد:	مج 13, ع 35
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	39 - 94
رقم MD:	74684
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	التعليم، الاحزاب السياسية، المعارضة السياسية، الاحوال السياسية، اليمن، الديمقراطية، الامية، الدول النامية، النظم السياسية، النظام السياسي في الاسلام، الامر بالمعروف و النهي عن المنكر، الفكر السياسي، الفكر الغربي، الوحدة اليمنية، الانتخابات البرلمانية، الميزانية، الاحوال الاقتصادية، الانتخابات الرئاسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/74684

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المعارضة السياسية في اليمن

دراسة تحليلية لأحزاب اللقاء المشترك للفترة

1990- 2006م

(*)د. محمد شرف الشرفي

- **مقدمة**:

مع إعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، أقدمت الأحزاب على نحو لم يسبق له مثيل متسابقة إلى ساحة العمل السياسي تعلن عن تكوين نفسها أو تشهر وجودها، حيث أخذ عدد الأحزاب السياسية في الازدياد حتى وصل عددها ستة وأربعين حزباً شملت مختلف التيارات الفكرية والسياسية الموجودة في الساحة.

ولعل ظهور الأحزاب بهذا الشكل كان نتيجة لحالة الحظر المفروض على هذه القوى قبل قيام الوحدة، بينما تعيد الكثير من الأطروحات والتفسيرات ظاهرة توالد الأحزاب بهذا الشكل وفي زمن قياسي إلى سيناريو الصراع الخفي بين الحزبين الحاكمين في حينه المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين دخلا الوحدة وقبلا بقيام دولتها على أساس الاتفاق الائتلافي، ولكن هذا الاتفاق لم يرق إلى خلق جو من الثقة بين الطرفين، فاستعمل كلا منهما العديد من الوسائل ضد الآخر منها تشجيع ودعم بعض التوجهات والشخصيات الاجتماعية على تكوين أحزاب سياسية سعياً من هذا الطرف أو ذاك لإضعاف الآخر، ولكن تناقص عددها عقب صدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لسنة 1991م الذي نصت المادة الثامنة منه على بعض القيود والضوابط الموضوعية والإجرائية الخاصة بإنشاء الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى افتقار هذه الأحزاب إلى القدرة التنظيمية وعدم تبنيها برامج سياسية واضحة ناهيك عن كونها لا تحظى بقاعدة شعبية جماهيرية.

(*) رئيس قسم العلوم السياسية –نائب العميد– كلية التجارة– جامعة الحديدة.

وبالتالي فإن رصد وتقييم مسار التجربة الحزبية في اليمن لابد أن يأخذ في الحسبان عوامل عدة منها قصر الفترة التي مضت على التعددية السياسية وأن هذه الفترة لا تكفي لتحقيق كافة الأهداف المنشودة،باعتبار أن النمو الديمقراطي والسياسي عملية مستمرة تتسم بطابع التراكم الذي من شأنه ترسيخ الممارسة السياسية في كافة جوانبها.

وبالرغم من أن التجربة لا تزال في مراحلها الأولى إلا أنها قطعت شوطاً لا بأس به في إطار الممارسة السياسية، كما لعبت دوراً في بناء الحياة السياسية في المجتمع اليمني.

وفي دراستنا هذه عن المعارضة السياسية في اليمن يجب أن لا تفهم كلمة (المعارضة) على أنها إساءة أو عداوة أو قطيعة أو نعتبرها تمزقاً في حقوق الأمة وتصدعاً في الوحدة الوطنية.

فالمعارضة ليست لذات المعارضة بقصد إحراج الحاكم وتعطيل المشروعات، وكأن هناك فريق من الناس كل وظيفتهم هي المعارضة بصفة دائمة حتى وإن كانوا في نفوسهم مقتنعين بفائدة هذا المشروع للوطن. فالمعارضة في عصرنا هذا لا تعتبر نوعاً من الرفاهية الزائدة عن الحاجة كما يدعي بعض أنصار الحكم الفردي بل إنها أصبحت ضرورة من ضروريات استقرار المجتمع وفلاح الأمة، فمن المعروف في عصرنا هذا أن الأسلوب العلمي لدراسة المسائل العميقة والقرارات الخطيرة هي أن يتولى أحد الأطراف شرح فوائدها ثم يتولى الطرف الآخر شرح مضارها وعلى باقي أعضاء المجلس التشريعي أو النيابي أن يوازنوا بين الفوائد والمضار ويختاروا الكفة الراجحة لصالح المشروع أو ضده.

وعلى هذا الفهم العلمي الصحيح لرسالة المعارضة تصبح المعارضة ضرورة من ضروريات الحياة الاجتماعية وبغيرها لا يمكن للسلطة التنفيذية أن تتجنب الأخطاء في المشروعات الكبرى وغيرها.

تحديد المشكلة:

يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، (المادة الخامسة من الدستور)، كما أنه يحق للمواطنين في عموم الجمهورية أن ينظموا أنفسهم سياسياً

ومهنياً ونقابياً، وكذا الحق في تكوين منظمات علمية وثقافية واجتماعية وغيرها (المادة 58 من الدستور). بهذه النصوص الواضحة من الدستور أصبحت العملية السياسية التي تقوم بها الأحزاب بهدف الوصول إلى السلطة حقاً لها لا يجوز التعامل معها بخلاف ذلك، بل إن الدستور والقانون قد حظر أية ضغوط أو تصرفات تهدف إلى الحد من ممارسة هذه الأحزاب لأنشطتها. ويترتب على ذلك أن يمارس الحزب نشاطه بالوسائل السلمية لتحقيق برامجه المعلنة والمتعلقة بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والمساهمة في الحياة السياسية والديمقراطية وذلك عن طريق الانتخابات العامة وغيرها من الفعاليات الأخرى التي تسهم في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي للوطن. لكن الأحزاب السياسية في اليمن لا تؤدي الوظائف المتعارف عليها في النظم السياسية الأخرى، حيث تقوم هذه الأحزاب باختزال جميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها في المتغير السياسي وبالذات ما يتعلق بالمشاركة السياسية في انتخابات معينة (محلية- برلمانية- رئاسية)، وهذه الوظيفة السياسية تنتهي بانتهاء الانتخابات.

فالهم المشترك لأحزاب المعارضة والسلطة الحاكمة هو الوصول للسلطة بالنسبة للمعارضة والبقاء في الحكم بالنسبة للسلطة، وبالتالي فهذه الأحزاب لم تقم بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها على الشكل المطلوب، بل أصبح الوصول للسلطة هو محل اهتمام جميع الأحزاب السياسية.[1]

- فهل أزمة الديمقراطية وغياب تداول السلطة لدى الأحزاب من أهم أسباب ضعف التجربة الحزبية عامة وأحزاب المعارضة على وجه الخصوص؟
- وما الدور الذي يمكن أن تؤديه أحزاب المعارضة في تطوير العملية الديمقراطية في اليمن؟

تساؤلات البحث:

حداثة التجربة الحزبية في اليمن وتدني مستوى التعليم وانتشار الأمية وهيمنة الدولة على كل القطاعات تجعلنا نثير عدد من التساؤلات نعتقد أن لها دور كبير في تشخيص المشكلة وهي كما يلي:

- هل حالت النصوص القانونية دون قيام أحزاب المعارضة بدورها؟
- هل البنية الداخلية لأحزاب المعارضة هي التي حالت دون قيامها بدورها؟

- هل كان للممارسات السياسية من قبل الحزب الحاكم دور في إضعاف المعارضة؟
- هل تنوع وتعدد المعارضة له دور في ضعف المعارضة أم العكس؟
- هل كان لأولوية القضايا المطروحة من قبل المعارضة دوراً في ضعفها؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهم التطورات التي طرأت على التجربة السياسية في اليمن وذلك من خلال ما يلي:

- معرفة مدى قدرة المعارضة على القيام بدورها في أداء وظائفها السياسية للمجتمع.
- معرفة إمكانية امتلاك أحزاب المعارضة للحلول والبدائل المناسبة للمشكلات التي يعاني منها النظام السياسي.
- دور أحزاب المعارضة في بناء توازن سياسي يرتكز على قاعدة اجتماعية اقتصادية قوية تساعد على إنجاح التجربة الديمقراطية.
- مدى اتفاق أحزاب المعارضة على رؤية مشتركة للعمل السياسي المستقبلي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- معرفة الأداء الحزبي لأحزاب المعارضة منذ قيام الوحدة.
- معرفة قدرة أحزاب اللقاء المشترك في توحيد جهود أحزابه وزرع الثقة بينهم.
- المشاركة في إخضاع هذه التجربة للتقويم وذلك بهدف تطويرها وتنمية الإيجابيات مستقبلاً.
- التخوف على التجربة الديمقراطية في اليمن من أن تنزلق في مأزق الديمقراطيات العربية (حزب حاكم يسيطر على مؤسسات الدولة ومعارضة ضعيفة محجمة عند سقف معين).

منهج الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة على مدخل –اقتراب– الجماعة وذلك لأكثر من سبب منها أن هذا المنهج حاول تفسير اهتمامات علم السياسية من التحليل المعياري المثالي إلى التحليل الواقعي، وكذا أن مقولات هذا المنهج تنطبق على الدراسة بل وإنها ستعود بالنفع عليها حيث أن هذا المنهج يعتبر الجماعة هي وحدة التحليل طالما تؤثر في الحياة السياسية وتعتبر الأحزاب هي إحدى الجماعات التي يدرسها هذا المنهج.

كما أن تلك الجماعات وعبر ممارسة الضغوط، وتلقى ضغوط مضادة، وكذا مباشرة التنافس فيما بينها هي التي ترسم وضعية النظام السياسي في مرحلة معينة وتقرر من يحكم وماذا يفعل النظام السياسي، ولذا فإن أي تحول في ممارسة النظام السياسي يتحدد على التحول في بيئة الجماعات.

إضافة لكل ما سبق فإن هذا المنهج تظهر فائدته أكثر عند دراسة وتحليل الجماعات في الدول النامية بسبب أن تلك الجماعات وخاصة غير الرسمية تمارس دوراً فاعلاً في صياغة القرار في الدول النامية ومن ثم يصبح من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعميمات حول النظم السياسية المتعددة دون تحليل جاد للجماعات الغير رسمية من حيث أنواعها وأسس تكوينها وعلاقاتها بالجماعات المنظمة ودورها السياسي.[2]

المبحث الأول: مفهوم المعارضة السياسية

المعارضة السياسية مصطلح أفرزته الديمقراطية وفق أسس معينة، فالمعارضة جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي، وهي ظاهرة قديمة موجودة في معظم أنحاء العالم ولها دور في الرقي بالأنظمة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المعارضة السياسية في الإسلام:

تعرف المعارضة في الإسلام: بأنها المراقبة (أي مراقبة السلطة) وهي حق المواطنين على الدولة في الإشراف على نشاطها ومراقبة أعمالها ونقد تصرفاتها نقداً نزيهاً بناءً لا يقصد به التشهير والتجريح، والإسلام يدعو إلى ذلك ويجعله حقاً من حقوق المسلم على الدولة وعلى الأفراد وهي واجب شرعاً وعلى جميع المسلمين واجب القيام بها.[3]

فالمعارضة في الإسلام تقوم على جملة من المبادئ شرعها القرآن الكريم والسنة النبوية تتمثل:

1- الدعوة إلى الخير.

2- الأمر بالمعروف.

3- النهي عن المنكر.

4- الأخذ على يد الظالم.

فالنص القرآني حدد صيغة الإلزام لثلاثة من تلك المبادئ يقول تعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}[4]. فإلى جانب ما يمكن أن يفهم من النص القرآني بأنه يتعلق بالدين والأخلاق فإن الحديث التالي يضع المبادئ في إطارها السياسي فقد ورد في آخر الحديث الذي رواه عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (كلا والله لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد الظالم، ولتأطرنه على الحق أطرا، ولتقصرنه على الحق قصرا، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعنكم كما لعنهم) رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن.[5]

وعلى أساس تلك المبادئ التي تضمنها النص القرآن والحديث الشريف السابقان نشأت المعارضة في الإسلام في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية وتجسدت في الحياة العامة للمجتمع الإسلامي بدءاً من عصر الخلفاء الراشدين الى وقتنا الحاضر، كما تقوم المعارضة في الإسلام على التدرج بدءاً من الدعوة إلى الخير فالأمر بالمعروف ثم النهي عن المنكر وصولاً إلى الأخذ على يد الظالم بحسب ما أشارت الآية القرآنية والحديث الشريف، كما ثبت بالإجماع ويسير الخلفاء الراشدين وذلك كما يلي:

أولاً: الأدلة المستمدة من القرآن الكريم:

قال تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}.[6]

وقوله تعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}.[7]

وقوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}.[8]

ووجه الدلالة في هذه الآيات هو: أنها قد بينت بوضوح وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع ما يستلزمه هذا المبدأ الأصيل من رقابة على أعمال السلطة القائمة ومعارضتها عند الاقتضاء.

ثانياً: الأدلة المستمدة من السنة المطهرة:

ما روي في الحديث المتفق عليه عن أبي الوليد عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله تعالى فيه برهان وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم.(9)

كما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر) رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن.(10)

وكذا ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان).(11)

ثالثاً: الإجماع:

أجمع الفقهاء على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الأمة الإسلامية.(12) ومع هذه العمومية في الوجوب فقد اختلف الفقهاء في حكمه على قولين:(13)

القول الأول: وينتهي إلى القول بأن هذه الوجوبية قد وردت على سبيل التعيين بحيث يكون كل فرد مكلفاً بالقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

القول الثاني: ويخلص إلى القول بأن تلك الوجوبية لا تقوم إلا على سبيل الكفاية فقط.

ومنشأ الخلاف بين الفريقين هو التباين في فهم كلمة (من) في قوله تعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}.(14)

فمن قال: بأن كلمة (من) هي للإخبار والتوضيح –كقوله تعالى: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ}.(15)

أي كل الأوثان لا ما هو رجس منها فقط، ومن ذهب إلى القول: بأن الوجوبية قائمة على سبيل التعيين، ودعموا مذهبهم هذا بالأحاديث المتقدم ذكرها حيث تظهر فيها النزعة الفردية في التكليف بوضوح، ومن ذهب إلى أن كلمة (من) في الآية هي للتبعيض انتهى إلى أن الوجوبية في الآية قد وردت على سبيل الكفاية فقط وقد دعموا مذهبهم بأمرين:

الأمر الأول: أن قسماً كبيراً من الأمة مشتمل على النساء والأطفال والمرضى والقاعدين والعجزة وكل هؤلاء لا قبل لهم بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الأمر الثاني: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة تستوجب عدة شرائط لا تتوفر في كل واحد من المسلمين.

فلابد –لمن وجبت عليه هذه الفريضة– أن يكون على علم صحيح بما هو معروف وما هو منكر، كما لابد له من كفاءة خاصة وحكمة بالغة وعقل سديد.

وأخيراً فلابد أن يكون بالغاً الدرجة العليا من التقوى، فمن توفرت فيه هذه الشرائط فقد وجب عليه أن ينصب نفسه للقيام بهذه المهمة.

ويرى أحد الباحثين في الاتجاه نفسه أن المعارضة في الإسلام ليست حقاً فقط ولكنها واجب وتكليف شرعي أيضاً، ويعتمد في ذلك على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويرى أن الممارسات التي قامت على ضوء هذه القاعدة يمكن القول بأنها أرست في الوعي الإسلامي ما أسماه ثقافة المعارضة.(16)

رابعاً: الأدلة المستمدة من سيرة الخلفاء الراشدين:

من هدي الكتاب والسنة استمد الخلفاء الراشدون حق الاعتراف للأفراد بواجب الرقابة والمعارضة والتقويم لسياستهم. وللتدليل على صحة هذا النهج الراشد نورد الأمثلة التالية:

لما ولي الخليفة الأول أبو بكر رضي الله عنه أوضح ذلك الحق والواجب معاً في خطبته التاريخية حينما قال: أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وان أسأت فقوموني الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوي عندي حتى أرد عليه حقه إنشاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، ولا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم.[17] فهذه الخطبة لها ثلاث دلالات رئيسية في هذا الخصوص:

الأولى: أن قوله (إني قد وليت عليكم ولست بخيركم) ينفي عن الإسلام الدولة الدينية أو نظرية الحق الإلهي للملوك عند الغربيين (The theory of divine right of king)

فالفرد الحاكم في الدولة الإسلامية لا يعدو أن يكون شخصاً عادياً يخطئ ويصيب ولا يفضل غيره إلا بقدر التزامه بقواعد الشريعة.

والثانية: أن قوله: (فإن أحسنت فأعينوني) يضفي على الرقابة والمعارضة الصفة الموضوعية، بحيث لا يتكون المعارضة في الحق وفي الباطل.

والثالثة: أن في قوله: (وإن أسأت فقوموني) دعوة صريحة إلى الأخذ بمبدأ المعارضة في حالة اعوجاج الحاكم، كما أن فيه دلالة على ضرورة التزام الحاكم بقواعد الشريعة، وما ينبثق عنها من مشروعية. وهذا هو ما أكده في نهاية خطبته حينما قال: أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم.

إن النموذج التاريخي للمعارضة في الفكر السياسي الإسلامي لا يمكن الاستهداء به في وضع تصور نظري لنظام حزبي معاصر قادم على التعددية في الرأي وفي الأطر المعبرة عن هذا الرأي: فإذا كان مصطلح (المعارضة المنظمة) في مفهومه المعاصر يعني الاعتراف بتبادل الأدوار في ممارسة السلطة السياسية بين الأحزاب القائمة، فإن هذا المصطلح لم يكن يفهم على هذا النحو في ظل المعارضة التاريخية في الفكر السياسي الإسلامي.[18]

المطلب الثاني: مفهوم المعارضة السياسية في الفكر السياسي الغربي:

ليس من السهل تعريف المعارضة السياسية أو تحديد هويتها بشكل دقيق وواضح السبب في ذلك يعود إلى اختلاف هذا المفهوم بين طرف وآخر تبعاً لإطاره السياسي، أو للمرجعية الأيديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية مما فسح المجال أمام تعدد وتنوع

تعريف المعارضة:

جوهر المعارضة في المعنى الاصطلاحي الغربي لا يخرج عن المعاني التالية:

أن المعارضة تفترض انقسام الحياة السياسية بين فريقين متنافسين: أحدهما الأغلبية وهو يمثل السلطة والآخر يمثل الأقلية التي هي المعارضة، وأن الأغلبية والأقلية كلاهما معاً يجب أن يعملا في إطار دستور الدولة وتقبلا تبادل الأدوار بالاحتكام إلى أغلبية الأصوات، ومن يحصل على أقل الأصوات يبق في المعارضة وينتظر دوره في الحكم، لأن الهدف الأساسي للمعارضة في النظام الغربي: هو الوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية في إطار التنظيم الدستوري للدولة.(19)

كما يقصد بالمعارضة في الثقافة السياسية: مجموعة من الحركات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة خارج السلطة وتهدف إلى طرح بديل أو بدائل لسياسات النخبة الحاكمة في السلطة فالمعارضة في العرف السياسي هي:

- حق طبيعي للموطنين ومصدر اختلاف الآراء وتعدد الجماعات.
- أمر ضروري لحاجة من في السلطة إلى طلب مشورة الآخرين.
- نشاط شرعي تقوم به الأحزاب والحركات الجماعية.(20)

وهناك من يرى أن المعارضة السياسية هي عبارة عن: مجموعة الأنشطة السياسية المنظمة أو شبه المنظمة والتي تقام خارج السلطة وتهدف إلى طرح بدائل لسياسات السلطة الحاكمة في إطار القواعد الدستورية والقانونية المقرة والنظام السياسي القائم.(21)

هذا يعني أن المعارضة السياسية بشكل عام عبارة عن مجموعة من الأحزاب السياسية المتفردة أو المتحالفة مع بعضها البعض والتي تطمح في الوصول إلى السلطة والتي تقوم بالضغط على الحكومات والأحزاب الحاكمة من

أجل تحقيق منافع وفوائد قد تكون شخصية لأعضاء الحزب أو للمجتمع، وتستخدم لتحقيق ذلك عدة وسائل إما من خلال الصحف والمجلات والمنشورات أو من خلال التجنيد السياسي أو الندوات والمؤتمرات التي تقيمها الأحزاب للموطنين عامة والتي من خلالها يتم توضيح أهداف الحزب وبرامجه السياسية والعمل على تحسين صورة الحزب في أذهان المواطنين.

في المجتمعات الديمقراطية ينظر إلى المعارضة السياسية في إطار السياسة والمصلحة العامة للوطن والأمة والحق والقانون، لذلك يتم إعطائها حقها الدستوري والسياسي الديمقراطي للعمل كمعارضة مع كامل الضمانات القانونية والتشريعية بهدف حماية الحياة السياسية من الاضطراب من خلال فتح المجال للأحزاب السياسية أن تعبر عن نفسها ضمن قواعد الديمقراطية والسلم المدني، لذلك نرى ظاهرة طلب الديمقراطيات الغربية على دور المعارضة يأتي في إطار صون الحياة السياسية من الاضطراب ومدها بأسباب الاستقرار، وبهذا المعنى تصبح المعارضة قوة توازن ضرورية في المجال السياسي وليس عبئاً على السلطة أو مصدر إزعاج لاستقرارها، كما يتشكل دورها في صناعة الاستقرار في المجتمعات الحديثة من حيث كونها تقوم بدور التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية في مشاركتها في الحياة السياسية وفي صناعة القرار.[22]

كما تقوم الأحزاب بوظائف عديدة سواء كانت في السلطة أو المعارضة من أهمها:

1- تنظيم المعارضة، حيث يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب، فهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة أحزاب الأقلية لحزب (أو لأحزاب) الأغلبية ولكنها وظيفة محددة الأبعاد تقتضي من حزب العارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجرداً بل مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم.

2- تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام. وهذه الوظيفة تقتضي من الحزب القيام بعدة مهام، أولى هذه المهام هي ما يقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن الفرد بضرورة الشعور بالمسؤولية، وعلى الأخص تلقينه أن المصلحة الفردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة العامة.

3- التعبير عن رغبات الجماهير. فاستخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة لا يمكن أن تتحقق بدون الأحزاب، إذ إن استخدام الأحزاب لهذه القوة يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفساً لها وأن تصل إلى آذان السلطة الحاكمة.

وبذلك يتضح أن الأحزاب لا غنى عنها حتى يتوافر للنظام الديمقراطي أحد دعائمه الرئيسة ألا وهي التنسيق بين وجهات نظر الحكام والمحكومين، وهو ما تقوم به الأحزاب باعتبارها مؤسسات سياسية دستورية مهمتها تكوين الإرادة العامة الوطنية.[23]

كما أن الأحزاب السياسية في ممارستها للمعارضة تستند على ما تتيحه لها النظم الديمقراطية من وسائل تساعدها على ممارسة وظائفها مثل: حرية التعبير بمختلف وسائلها وحرية التجمعات وغيرها من الوسائل الأخرى، فالأحزاب التي تمارس المعارضة تتأثر بنوع النظام السياسي السائد في الحكم.

فالواقع أن تعدد الاجتهاد في شؤون الدولة المختلفة يفترض تعدد الأحزاب السياسية وقيام حوار بين الأطراف ذات الاجتهادات والآراء والمواقف المختلفة، ومن هنا يمكن تصور الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في تبصير المجتمع السياسي بالقضايا العامة وبلورة الاتجاهات الفردية إلى اتجاهات ومواقف جماعية تتمحور همومها حول دراسة المشاكل القومية بدءاً برصدها وتشخيصها وانتهاء بوضع التصورات النظرية المدروسة لعلاجها.

كما أن الأحزاب السياسية تُعد من أهم الوسائل السياسية المباشرة التي تمكن الشعب من التعبير عن إرادته في التغيير الذي يريده في شؤون الحكم عن طريق واحد من الأحزاب السياسية إذا حاز على الأغلبية، وبهذا يتم التغيير سلمياً فتتجنب الأمة وسيلة التغيير العنيف.

المبحث الثاني

المعارضة السياسية في اليمن للفترة: 1990- 2000م

اقترن قيام الوحدة اليمنية بالديمقراطية كنظام للحكم بمفهومها المعاصر الذي لا يقتصر على المطالب السياسية والحزبية فقط بل يشمل المطالب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بحيث يتحقق بها التقدم والعدل والسلام الاجتماعي ويتبدد الاستبداد بكل مظاهره وأشكاله.

ذلك أن تحقيق الوحدة اليمنية يعتبر تحول سياسي حقيقي على امتداد الساحة اليمنية وذلك باقتران الديمقراطية بنظام الحكم رغم أن ظاهرة التعددية السياسية والفكرية كانت موجودة في شطري اليمن وكان نشاط هذه التيارات ملموس لدى النظامين وكان حقيقة واقعة بالفعل والحركة رغم أن دستور الشطر الشمالي سابقاً يحظر الحزبية، وفي الشطر الجنوبي سابقاً كان الحزب الاشتراكي اليمني هو الحزب الحاكم الوحيد وفقاً للمنهج الذي اختاره نظام الحكم حينها، وبالتالي لم يكن هناك سوى حزبين يتمتعان بالمشروعية والعلنية عند قيام الوحدة وهما الحزبان الحاكمان في صنعاء وعدن.

المطلب الأول: المعارضة السياسية خلال الفترة الانتقالية:

تبدأ الفترة الانتقالية من تاريخ قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، وحتى إجراء أول انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب في 27 أبريل 1993م، وعندما نريد أن نقف وقفة تحليلية لتلك السنوات التي اتسمت بالتوتر لابد أن ندرك أن عمق المشكلة يكمن في أن طرفي الوحدة لم يكونا يمتلكان أية رؤية إستراتيجية لبناء دولة ومؤسسات حقيقية، فالطرف الأول المتمثل في المؤتمر الشعبي العام لم يكن مقتنعا بضرورة التعددية وكان يخشى أن تنمو الأحزاب الحقيقية ذات الخبرة في ظل التعددية فتتجاوزه، بينما لجاء الطرف الثاني المتمثل في الحزب الاشتراكي اليمني إلى التعددية حماية له من الذوبان في إطار التنظيم الواحد الذي كان أحد الخيارات المطروحة للعمل السياسي، لكنه –أي الحزب– لم يكن يمتلك رؤية تجعل من الحياة الديمقراطية والمؤسسية والشرعية والدستورية حماية له من التهميش والسقوط وحماية له من اللجوء إلى خيارات تتناقض مع دوره في إقامة الوحدة وإنجاز الديمقراطية والتعددية.[24]

ولهذا لم تتبلور قوى سياسية أو أحزاب معارضة مؤثرة إذ إن تحالفات ما قبل الوحدة كانت لا تزال مؤثرة على الأحزاب الأخرى فكان التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث أقرب في مواقفهما المعارضة إلى المؤتمر الشعبي العام، وبالتالي كانا يظهران كحزبين معارضين لشق من السلطة الحاكمة وكان إلى جانبهما طائفة أخرى من الأحزاب الصغيرة، وكذلك الأمر بالنسبة للأحزاب الأخرى كالوحدوي الناصري الذي كانت مواقفه المعارضة تبدو أنها تستهدف معارضة المؤتمر الشعبي العام ومهادنة الحزب الاشتراكي اليمني، وكان الحزبان الحاكمان يلجأن في بعض الأحيان إلى ممارسة دور المعارضة ضد بعضها البعض أو ضد الحكومة وهما أساساً في السلطة.(25)

خلال الفترة الانتقالية صدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم 66 لسنة 1991م، ليؤكد الحق للمواطنين في تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي، كما أكد ذلك أن الحريات العامة بما فيها التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية حقاً وركناً من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية ولا يجوز إلغائه أو الحد منه أو استخدام أية وسيلة تعرقل حرية المواطنين في ممارسة هذا الحق، كما لا يجوز لأي حزب أو تنظيم سياسي إساءة استخدام هذا الحق، أو بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة الوطنية في صيانة السيادة والأمن والاستقرار والوحدة الوطنية، كما حدد القانون الأحكام والإجراءات المتعلقة بتكوين الأحزاب ونشاطاتها.(26)

ظهور القانون في هذا الوقت كان من الضروريات التي لابد منها نظرا لظهور الأحزاب بشكل غير متوقع، حيث تجاوز عددها أربعون حزباً وتنظيماً سياسياً وذلك خلال عام واحد من عمر الوحدة، التوالد غير المبرر للأحزاب بهذا الشكل كان له دور في تعميق الخلافات التي كانت تظهر بين الحين والآخر بين شريكي السلطة، حيث عمل الحزبان الحاكمان على تشجيع ظهور الأحزاب السياسية حتى يتمكن كل حزب منهما على ضم أكبر عدد من الأحزاب إلى جواره ليقف معه ضد الآخر، وبالتالي فإن الزيادة في عدد الأحزاب السياسية قد يضر بالتجربة الديمقراطية مستقبلاً، لذا فقد كان ظهور القانون بمثابة ردع لمن كان يريد أن يفرغ التجربة من محتواها بقصد أو بغيره.

هذا وقد ظهرت بعض الاعتراضات من قبل الأحزاب السياسية على مواد القانون تمثلت هذه الاعتراضات من وجهة نظرها في عدم مشاركة جميع القوى السياسية في إعداد القانون، كما أن لجنة شؤون الأحزاب التي نص عليها القانون وهي الجهة المخولة بمنح حق رخصة التأسيس وحق المحاسبة المالية والتجميد والحل وكان من المفترض أن تشكلها الأحزاب والتنظيمات السياسية لأنها ذات الصلة لا أن تشكلها السلطة، بالإضافة إلى بعض الاعتراضات الأخرى.(27)

ظهور بعض الاعتراضات من قبل الأحزاب السياسية على مواد القانون لا يقلل من أهميته والعمل به رغم سلامة بعض هذه الاعتراضات أو الملاحظات، لكن القانون يلزم الجميع بضرورة الالتزام بقواعد وإجراءات من شأنها أن تنظم عملية إنشاء الأحزاب السياسية.

وبرغم الاعتراضات التي أعلنتها بعض الأحزاب السياسية تجاه القانون ولائحته التنفيذية، إلا أنها قبلت به وتعاملت معه.

أما بالنسبة لدور الأحزاب السياسية في معارضة بعض القضايا والممارسات التي تقوم بها السلطة أو للمطالبة بقضايا معينة فلم تتبلور مواقف جماعية لهذه الأحزاب نظراً لحالة التشرذم التي كانت تعيشها هذه الأحزاب، وكذا تشتت هذه الأحزاب في مواقفها بين الحزبين الحاكمين وانشغالها بقضاياها الداخلية، بالإضافة إلى حداثة التجربة الحزبية وضعف الوعي السياسي لدى قيادة هذه الأحزاب، كل ذلك وغيره أدى إلى ضعف المعارضة السياسية خلال الفترة الانتقالية رغم أن الفترة الانتقالية تميزت بالتوازن السياسي بين أقطاب الحكم حينها مما أتاح جوا من الحرية والديمقراطية، لكن الأسباب السابق ذكرها ربما كانت هي المانع لظهور معارضة قوية وفاعلة في المجتمع، كل ذلك لم يمنع بعض الأحزاب من القيام بمعارضة السلطة تجاه بعض القضايا كما هو الحال مع حزب الإصلاح الذي تبنى بعض المواقف إضافة إلى بعض الأحزاب الصغيرة التي وقفت معه، وتتمثل هذه المواقف بما يلي:

أولاً: الموقف من دستور دولة الوحدة واتفاقية 30 نوفمبر 1989م الوحدوية وهو الموقف الرافض لبعض بنود هذه الاتفاقية والذي عبر عنه حزب الإصلاح من خلال رموزه وبواسطة أشرطة الكاسيت والصحافة ومنابر

المساجد ضد ما أسماه بالدستور العلماني ونصوصه المخالفة للشريعة الإسلامية، وقد اصطف معه في هذا الموقف أربعة عشر حزباً وتنظيماً سياسياً، هذا الموقف اتضح من خلال البيان الصادر عن هذه الأحزاب بتاريخ 24 أبريل 1991م.[28]

ثانياً: الموقف من توحيد التعليم وخوض معركة سياسية وإعلامية في البرلمان والشارع السياسي ومنابر المساجد، وهي المعركة التي كانت تشير إلى تخوف حزب الإصلاح من مخاطر دمج المعاهد العلمية في مرحلة التعليم الأساسي مع مدارس التربية والتعليم منهجا وإدارة، وما لذلك من تهديد للمكاسب الهائلة التي حصل عليها الحزب من خلال هذه المؤسسة المهمة سواء على مستوى القدرات والإمكانيات المالية أو على مستوى مخرجات هذه المؤسسة التعليمية أو على مستوى كوادر التنظيم وأعضائه وأنصاره.

ثالثاً: الموقف من قانون التجنيد ومكانة المرأة في هذا القانون من جهة، وقانون تنظيم حمل السلاح من جهة أخرى، لكن الموقف من هذين القانونين لم يكن بنفس المواقف السابقة.[29]

خلال الفترة الانتقالية بذلت جهود عدة لجمع كافة الأحزاب والقوى السياسية لوضع ميثاق شرف سياسي وذلك في إطار ما عرف بالمؤتمر الوطني الذي ما لبث أن قادت الاختلافات داخله إلى انقسامه إلى تكتلين معارضين، تمحور الأول حول أطروحات الحزب الاشتراكي اليمني واحتفظ بالتسمية الأساسية المؤتمر الوطني، في حين تمحور الثاني حول أطروحات المؤتمر وحزب الإصلاح اللذان احتفظا بعضويتهما فيه وأطلق عليه مؤتمر الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، وقد عبر هذان التكتلان تعبيرا واضحاً عن حالة الانقسام التي كانت تعيشها القوى السياسية خلال تلك الفترة.

الخلافات التي كانت تتجدد بين حزبي الائتلاف تشكل دافعاً للأحزاب والمنظمات الجماهيرية كي تتوحد في مواقفها من أجل مواجهة هذه الخلافات والسعي لتقريب وجهات النظر بين شريكي الحكم، حيث سعت مجموعة من الأحزاب من خارج السلطة إلى عقد مؤتمر وطني في سبتمبر 1992م دون مشاركة حزبي الائتلاف الحاكم وصدر عنه أربع وثائق رئيسة أهمها ميثاق العمل السياسي وبرنامج عمل لتهيئة اليمن للمرحلة الدستورية

القادمة، وقد اعتبر عقد هذا المؤتمر محاولة على طريق العمل الحزبي الجماعي وإن كانت نتائجه ذات مردود سياسي محدود ودون ما كان يطمح إليه دعاته.

وبهذا تميزت الفترة الانتقالية باشتغال الأحزاب السياسية بحوار المقاربة والمصارحة وحفلت هذه الفترة بأدبيات الأزمة دون أن تتمكن من تقديم الصورة المأمولة للتعددية السياسية، إلا أن ما يعتد به أن مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية حاكمة وخارج الحكم لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه تفاقم الأزمة بين الحزبين الحاكمين فقد كانت حريصة على احتوائها وتنادت لتوسيع قاعدة الحوار الوطني لمناقشة مطالب أحزاب الائتلاف الحاكم والخروج بصيغة مقبولة للجميع.

هذا وقد شهدت الأشهر السابقة لموعد انتخابات إبريل 1993م خلط أوراق جميع أطراف العملية السياسية، فقد حلت عشية يوم الاقتراع والخارطة الحزبية اليمنية تضم أكثر من 40 حزباً أغلبها تحت التأسيس، شارك في الانتخابات منها اثنان وعشرون حزباً في جو صعب فيه التمييز بين الأحزاب المعارضة والحاكمة، حيث كان برنامج الأحزاب الحاكمة أكثر انتقاداً للوضع وأكثر وعوداً بالتغيير من غيرها من الأحزاب المعارضة، واعتبرت انتخابات 1993م أول اختبار حقيقي للتجربة الديمقراطية والقوى السياسية ذاتها ولمدى قدرة المجتمع اليمني على استيعاب هذا التحول والتعامل مع قيمه وضوابطه وأحكامه المبنية على قاعدة التنافس والتداول السلمي للسلطة والقبول بالآخر.

هذا وقد بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس النواب في هذه الانتخابات (3181) مرشحا في كافة الدوائر الانتخابية البالغ عددها (301) دائرة على مستوى اليمن، بينهم (141) امرأة فقط من إجمالي المرشحين، ومن بين العدد الإجمالي للمرشحين كان هناك (1215) مرشحاً باسم أحزاب وتنظيمات سياسية، والعدد المتبقي كانوا مرشحين مستقلين، وقد شهدت هذه الانتخابات إقبالاً كبيراً من قبل الناخبين، حيث بلغت نسبة المشاركة (84%) من عدد المسجلين في الانتخابات.[30]

أظهرت نتائج الانتخابات فوز الأحزاب الرئيسة الثلاثة (المؤتمر الشعبي العام- حزب الإصلاح- الحزب الاشتراكي اليمني) بنسبة (81%) من مقاعد مجلس النواب وذلك كما يلي:

المؤتمر الشعبي العام (122) مقعداً بنسبة (41%).

حزب الإصلاح (63) مقعداً بنسبة (21%).

الحزب الاشتراكي اليمني (56) مقعداً بنسبة (19%).

أما المستقلون فقد حصلوا على نسبة (16%) بواقع (48) مقعداً فقط، واستحوذت خمسة أحزاب أخرى على النسبة المتبقية من المقاعد وهي (3%)، في حين لم تتمكن الأحزاب الأخرى الباقية وعددها (14) حزباً من الحصول على أي مقعد.[31]

هذه الانتخابات أعطت جملة من المؤشرات استفادة منها الأحزاب بدرجة أو بأخرى، فالأحزاب التي كان لها حضور جماهيري في هذه الدورة هي الأحزاب الثلاثة الكبيرة (المؤتمر الشعبي العام- الحزب الاشتراكي اليمني- التجمع اليمني للإصلاح) فقد حصلت على أكثر الأصوات، وقد ترتب على هذا الفوز قيام ائتلاف ثلاثي وحدوث نوع من التوازن، وقد تبين أن أكثر الأصوات التي حصل عليها كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني تركزت جغرافيا في المحافظات التي كان يحكمها كل منهما قبل الوحدة، وقد دل ذلك على أن الفترة الانتقالية بملابساتها حدت من انتشارهما في تلك المحافظات وشكل ذلك قلقا لدى الجميع وحفز على إحياء فكرة الدمج بين الحزبين، وتبين أن الأعداد الكبيرة من المستقلين كانت في حقيقتها منتمية إلى الحزبين الحاكمين وعلى الأخص الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان معظم مرشحيه من المستقلين من أفراد القوات المسلحة والذين سرعان ما انضموا إلى الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي.[32]

الأحزاب اليمنية تمكنت لأول مرة من طرح برامجها السياسية والانتخابية على أوسع نطاق وأكدت شرعية انتمائها وصفتها الوطنية في إطار الدولة اليمنية ومارست حقها الذي كفله الدستور مشددة على مبدأ التداول السلمي للسلطة وتعميق التجربة الوحدوية الديمقراطية، كما اكتشفت هذه الأحزاب مواطن القوة والضعف في تنظيمها وتواجدها على الساحة السياسية وعلاقتها بالواقع السياسي والاجتماعي وأطرافه العديدة، وتعرفت على الظواهر السلبية والإيجابية لعملها السياسي والتنظيمي وكيفية التعامل مع العملية الانتخابية وملابستها فضلاً عن

قدرتها في إثبات وجودها وفاعليتها بعد فترة طويلة من ممارسة العمل السياسي طبقاً لمنهج غابت عنه روح التنافس الجاد والتفاعل السياسي بين القوى السياسية المتعددة.(33)

المطلب الثاني: المعارضة السياسية للفترة 1994- 2000م

تمثل انتخابات 1993م شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، لكن نتائج العملية الانتخابية لم تتح لها فرصة تشكيل معادلة ديمقراطية مبنية على وجود حكومة حزب أو أحزاب قوية ومعارضة حزب أو أحزاب مقابلة ولها قوة تأثير وقدرة على حفظ التوازن، وإنما جرى الالتفاف على النتائج بصورة سياسية استهدفت في الأساس التجربة الديمقراطية ذاتها وذلك من خلال صيغة الائتلاف الثلاثي الذي تم التوصل إليه بين الأحزاب الرئيسة الثلاثة (المؤتمر- الاشتراكي- الإصلاح) فكان الائتلاف الثلاثي بمثابة الانتكاسة الأولى للتجربة حيث انتقل الأقوياء معاً إلى الحكومة وتقاسموا السلطة على مستوى مجلس الرئاسة والحكومة وكذا مستوى الإدارات والأقسام الوظيفية، وبدت مرحلة ما بعد الانتخابات امتداداً وتكريساً للفترة الانتقالية، ونتيجة لهذه الصيغة السياسية التي تم التوصل إليها ظل الصراع في القمة الحاكمة ممثلة بمجلس الرئاسة والبرلمان وداخل التكوينات الإدارية والوظيفية والمؤسسية وداخل شرائح المجتمع.(34)

ونتيجة لذلك فقد ظهر في 19 أغسطس 1993م أول تكتل لعدد من الأحزاب المعارضة باسم (التكتل الوطني للمعارضة) ضم عدداً من الأحزاب المعروفة بتعاطفها مع الحزب الاشتراكي اليمني وهي:

1- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

2- رابطة أبناء اليمن (رأي).

3- حزب الحق.

4- اتحاد القوى الشعبية اليمنية.

حظي إعلان تشكيل هذا التكتل السياسي المعارض بتغطية سياسية وإعلامية بارزة في وسائل الإعلام التابعة للحزب الاشتراكي، وصار شائعاً حينذاك أن التكتل السياسي يلقى دعماً مادياً ومعنوياً من الحزب الاشتراكي اليمني كوسيلة لمواجهة التحالف المتوقع بين المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح ضد الحزب اشتراكي

داخل الائتلاف الحكومي بسبب المنطلقات والعلاقات الخاصة التي تربط بين الإصلاح والمؤتمر، وتأكد هذا الأمر بظهور التوافق السياسي والإعلامي بين الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب التكتل الوطني للمعارضة بعد تفجر الأزمة السياسية في سبتمبر 1993م.

وفي مقابل هذا التكتل السياسي ظهر تكتل سياسي آخر هو (الائتلاف الديمقراطي للمعارضة) تكون من عدة أحزاب صغيرة مدعومة من المؤتمر الشعبي العام (أعيد تشكيله في 2 نوفمبر 1995م، وأطلق عليه اسم المجلس الوطني للمعارضة) ويتكون من الأحزاب التالية:

1. الحزب الديمقراطي الناصري.
2. تنظيم التصحيح الشعبي الناصري.
3. الجبهة الوطنية الديمقراطية.
4. حزب جبهة التحرير.
5. الحزب القومي الاجتماعي.
6. حزب الرابطة اليمنية.
7. حزب البعث العربي الاشتراكي.

كان تشكيل هذا التكتل السياسي نوعاً من الترتيب المقابل لتشكيل التكتل الوطني للمعارضة، ولكن التكتل الوطني للمعارضة كان أكثر قدرة على الحضور الإعلامي والسياسي بسبب قدراته الإعلامية الصحفية، وبسبب الدعم القوي من الحزب الاشتراكي اليمني له، وقد شارك عدد من أهم قيادات هذا التكتل في عضوية لجنة الحوار التي تشكلت من ممثلين عن مختلف القوى السياسية أثناء الأزمة، وهي اللجنة التي توصلت إلى إعداد وثيقة العهد والاتفاق كصيغة سياسية لنظام يمني جديد تكون مخرجاً من الأزمة السياسية بين الحزبين الحاكمين آنذاك، وقد كانت مشاركة زعماء التكتل الوطني للمعارضة قوية في لجنة الحوار وتطابقت مواقفهم مع مواقف الحزب اشتراكي، وهو ما بدا واضحاً أيضاً في الخطاب الإعلامي لأحزاب التكتل الوطني للمعارضة وخاصة في صحفها.(35)

وصلت الأزمة قمتها بإعلان حرب صيف 1994م والتي استخدم كل طرف فيها آليات الصراع القديمة (السلاح بمختلف أشكاله)، وكذا محاولة التراجع عن الوحدة كجزء من الحفاظ على الذات، لكن الصراع انتهى بترجيح كفة الطرف الذي احتفظ بالوحدة كقضية دافع عنها وتمكن من خلالها من كسب المعركة، وقد كان من نتائج هذه الأزمة إعادة تشكيل الخارطة السياسية والحزبية بشكل مختلف عما كانت عليه من قبل.

شهدت مرحلة ما بعد حرب 1994م اختلالاً كبيراً في توازن القوى داخل هياكل السلطة وظهور خارطة حزبية جديدة تمثلت في وجود ائتلاف ثنائي ضم المؤتمر والإصلاح ومعارضة ممزقة تعيش حالة من الارتياب والارتباك وعدم وضوح الرؤية، وجرت المحاولات لإحياء منظومة التكتل الوطني للمعارضة، فتم في مرحلة لاحقة عام 1995م تشكيل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ضم سبعة أحزاب هي[36]: الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الحق والتجمع الوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية وحزب الأحرار الدستوري وحزب الرابطة، كما جرى تكوين تكتل معارض آخر بدعم من الحزبين الحاكمين (المؤتمر والإصلاح) عرف باسم المجلس الوطني للمعارضة، وكان أبرز الأحزاب المنضوية فيه حزب البعث العربي الاشتراكي وتنظيم التصحيح الناصري والحزب الديمقراطي الناصري والجبهة الوطنية الديمقراطية بالإضافة إلى أحزاب أخرى بلغ مجموعها أحد عشر حزباً سياسياً والذي أطلق عليه في مرحلة لاحقة اسم (آدم).

في هذه المرحلة كانت لجنة شؤون الأحزاب قد بدأت في ممارسة المهام المنوط بها بخصوص تطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وكان المؤتمر والإصلاح أول حزبين حصلا على شهادات مشروعية استمرار مزاولة النشاط السياسي، وكانت اللجنة جزءاً من أوراق الضغط التي مورست ضد أحزاب المعارضة، وفشلت أحزاب المعارضة في اتخاذ موقف موحد تجاه اشتراطات لجنة شؤون الأحزاب لمنح شهادات مزاولة النشاط لأي منها وكان ذلك أول امتحان لمدى صلابة وتماسك مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة والذي كشف عن هشاشته فعلاً من حيث إن بعض أحزابه حصلت على الشهادات من اللجنة قبل غيرها من الأحزاب الأخرى.

أما بالنسبة لدور هذه التكتلات أو الأحزاب في معارضة السلطة أو الضغط عليها بشأن بعض القضايا فقد تبين أن هناك اتجاهين لهذه الأحزاب، فبينما كان خطاب الأحزاب المنضوية تحت مظلة التكتل المعروف

اختصاراً بـ(آدم) يبدو مباركاً لما تتخذه السلطة ومسانداً لكل ما تطرحه، واقتصرت معارضته على توجيه النقد للتكتل الآخر المعارض أكثر مما توجه لانتقاد الحكومة وسياستها مع بعض الاستثناءات التي اعتبرت لدى الكثيرين بأنها كانت من قبل إضفاء طابع المعارضة على الخطاب المنتج بواسطة تكتل (آدم)، أما مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة فقد مارس المعارضة من زاوية مطالبة الحكومة وتحديداً المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح بتحقيق المصالحة الوطنية بعد الحرب، وكرس أغلب فعاليته وأنشطته الإعلامية والصحفية والبيانات الصادرة عنه طوال الفترة للمطالبة بالمصالحة وعدم تضييق الهامش الديمقراطي وفتح حوار بينه وبين الائتلاف الحكومي ممثلاً بالمؤتمر والإصلاح.

مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة كان ينطلق في خطابه من النتائج التي أسفرت عنها الحرب وواقع الحال أكثر مما كان يطرح رؤية واضحة للمستقبل، فقد مثلت قضية المطالبة بالمصالحة الوطنية لدى مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة إشكاليات لم يتمكن من تحليلها وتحديد الأولويات التي يتوجب التعاطي معها في خضم التغيرات، لذا فقد كان حزب الإصلاح أكثر تشدداً في مواجهة المعارضة والتصدي لأطروحات مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة أكثر من المؤتمر وبالذات ما يتعلق بالمصالحة الوطنية.[37]

المساومات السياسية ولعبة المصالح عطلت الكثير من المواقف وأحدثت حالة من الارتباك والتخبط في أوساط المعارضة في ظل غياب البرنامج الواضح لعمل المعارضة كمعارضة، واقتصر نشاطها على النقاط الجزئية وممارسة ردود الأفعال تجاه ما يمارس ضدها، كما أنها لم ترسم محيط عملها ونشاطها بنفسها وإنما كانت تعمل وتنشط في الأطر التي ترسم لها من قبل الحكومة طوال تلك الفترة وأي مبادرة كانت تطرحها المعارضة سرعان ما تختلف عليها وتذهب أحزابها منفردة للتحاور مع المؤتمر الشعبي العام وهذا ما حصل في حالات كثيرة.[38]

الانتخابات النيابية الثانية لعام 1997م كانت تعد بمثابة اختبار جديد للديمقراطية في اليمن على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، فعلى الصعيد الداخلي كانت هذه الانتخابات بمثابة محطة من محطات إصلاح ذات البين بين مختلف القوى السياسية الموجودة في الساحة وكذا خلق مناخ جديد يسود العلاقة بينها مما

يساعد على تحقيق الاستقرار العام وتصويب مسارات الحياة العامة، أما على المستوى الإقليمي والدولي فقد كان نجاح الانتخابات بمثابة مفتاح جديد لليمن نحو العالم وخاصة مجموعة المانحين على وجه التحديد.

نشطت كل القوى السياسية مع بداية التحضيرات الأولية لهذه الانتخابات من أجل ضمان نجاح ونزاهة الانتخابات وبادرت حينها أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بطرح مشروع ضمانات سياسية وقانونية لنجاح ونزاهة الانتخابات دعت من خلاله حزبي الائتلاف للحوار معها من أجل الاتفاق على هذه الضمانات، وفيما أحجم المؤتمر الشعبي العام عن المشاركة في هذا الحوار ذهب حزب الإصلاح منفرداً للحوار مع المعارضة.

هذا الحوار خلط كل الأوراق السياسية على الساحة اليمنية خصوصاً وأنه تواصل حتى تم تشكيل إطار سياسي يضم حزب الإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة التي يتزعمها الحزب الاشتراكي اليمني والتي أطلق عليها فيما بعد (أحزاب اللقاء المشترك) تم التوقيع خلال على برنامج تنفيذي لضمان نزاهة الانتخابات وذلك بتاريخ 1996/8/27م.[39]

هذا اللقاء دفع حزب المؤتمر الشعبي العام إلى فتح الحوار مع شريكه في السلطة (حزب الإصلاح) الذي توصل معه إلى اتفاق مكتوب احتوى على معظم ما جاء في البرنامج التنفيذي لأحزاب المعارضة وأكد على أهمية تصحيح الخروق التي ارتكبت في مرحلة القيد والتسجيل، وتوصل الشريكان إلى اتفاق مكتوب مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة تناول إلى جانب تطبيع المناخ السياسي أسس تصحيح خروق مرحلة القيد والتسجيل، وأسس ضمان إجراءات المرحلة القادمة والمتعلقة بالترشيح والتصويت والفرز وإعلان النتائج.[40]

هذا الاتفاق قضى على ما كان قد بنى من ثقة بين حزب الإصلاح والمعارضة، كما أن المعارضة كانت قد انقسمت على نفسها من حيث المشاركة في الانتخابات خاصة بعد قرار الحزب الاشتراكي اليمني واتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي بمقاطعة الانتخابات، في حين قرر التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الحق المشاركة فيها باعتبار ذلك مجرد إثبات وجود وترسيخ للتجربة الديمقراطية في ظل وجود قناعة بأن ثمة مخالفة قد ارتكبت أثناء عملية القيد والتسجيل سوف تؤثر على تكافئ الفرص بين القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، الحزب الاشتراكي اليمني بمقاطعته للانتخابات وابتعاده عن حلفائه في المعارضة كانت له حجته التي

يطرحها وفقاً لرؤيته ووضعيته وقدراته ففضل المقاطعة على المشاركة، أما بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام فقد تحقق له ما يطمح إليه فعملية إقصاء الاشتراكي تحقق بسهولة من خلال قرار المقاطعة، وتحجيم حزب الإصلاح تحقق من خلال فك الارتباط بينه وبين المعارضة، كما أن عدد أحزاب المجلس الوطني للمعارضة كافياً في حالة أي فراغ يتعمد حزب الإصلاح أو غيره من الأحزاب الأخرى إحداثه بمقاطعة الانتخابات فأحزاب المجلس الوطني للمعارضة أحزاب معترف بها وشاركت في انتخابات 1993م، وبهذا دخلت الأحزاب السياسية المعارضة عام 1997م وهي منقسمة إلى تيارين كل منهما له أسلوبه الخاص في المعارضة، الأول يسمى مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة والثاني يسمى المجلس الوطني للمعارضة.

الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات 1993م تقدمت ببرامج انتخابية تم إذاعتها في مختلف وسائل الإعلام الحكومية احتوت هذه البرامج على مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي دلت على التطور الذي طرأ على الفكر السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع دون مغالاة في الوعود وتحقيق المنجزات، البرامج الانتخابية لعام 1997م تم صياغتها بطريقة تفوق وتتميز عن برامج 1993م، وهذا يعكس المستوى الذي وصلت اليه الأحزاب السياسية في اليمن.

كان من نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1997م حصول المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية البرلمانية (187) مقعداً وبالتالي انفراده في تشكيل الحكومة، أما بالنسبة للأحزاب الأخرى فقد حل في المرتبة الأولى حزب الإصلاح بحصوله على 53 مقعداً فضلاً عن بعض مقاعد المستقلين الذين انضموا إليه فيما بعد، في حين حصل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على المرتبة الثانية بحصوله على ثلاثة مقاعد، فحزب البعث العربي الاشتراكي ثالثاً بمقعدين.[41]

وعلى وجه العموم فإن إجمالي المقاعد التي حصلت عليها المعارضة لم تتجاوز بعد انضمام بعض المستقلين إلى حزب الإصلاح 70 مقعداً، كما أن التنسيق الذي تم بين الاتجاه القومي والمستقلين فيما يعرف بكتلة المعارضة الوطنية لم يتجاوز العشرة أعضاء، مما يعني فقدان التوازن في مجلس النواب بطريقة حرمت المعارضة السياسية من القدرة على التأثير في الكثير من القرارات والقوانين الصادرة عن المجلس، وهذا الضعف في أحزاب

المعارضة مرده إلى عامل ذاتي من حيث ضعف البناء التكويني لها وشحت الموارد المالية فهي تعيش على ما تحصل عليه من السلطة أو من اشتراكات المنتمين إليها مما أثر سلبياً على أدائها وأضعف من دورها في المجتمع.

أحزاب المعارضة ترى بأن مبدأ التداول السلمي للسلطة ما يزال مجرد شعار خال من أي مضمون حقيقي، وترى بأن السلطة لا تسعى لإيجاد معارضة قوية وفاعلة سواء في البرلمان أو الشارع السياسي بل سعت من أجل إضعاف المعارضة وتقسيما وتفريخ أحزابها وتبني الأجنحة المنشقة ومساندة الاتجاهات الانشطارية بداخلها[42]، وتسعى لتقليص الهامش الديمقراطي من خلال تدهور الأوضاع الاقتصادية، واستمرار الخلل في كافة أجهزة الدولة، واستمرار التخلف والأمية في المجتمع وتزايد معدلات الفقر وتغييب مؤسسات المجتمع المدني.

السلطة –والمؤتمر جزء منها– ترى بأن أحزاب المعارضة مرتبطة بالسلطة بعلاقات وثيقة سواء في البرلمان أو الحكومة، لأن المؤتمر لا يحكم منفرداً فكل ألوان الطيف السياسي يشارك في السلطة تحت مظلة المؤتمر[43]، وترى أن أحزاب المعارضة بدون برامج وبدون خطط وأغلبها أصوات حزبية[44]، لا تستطيع تقديم البدائل لتعزيز البناء والتنمية، وأغلب نشاطها يقتصر على الصحف والاعتماد على ما يأتيها من السلطة، وبعضها لا تستطيع ممارسة الديمقراطية بداخلها[45]، وأغلب مؤسساتها وهيئاتها الداخلية معطلة والمؤتمرات العامة لبعضها لم تعقد منذ قيامها ولم تستطع الالتقاء ببعضها والاتفاق على رؤية موحدة للمعارضة سواء في نقد السلطة أو التأثير على الجماهير، هذه الرؤية المتبادلة والقائمة بين أحزاب المعارضة والسلطة جعل أحزاب المعارضة تسلم بهيمنة المؤتمر على الحياة السياسية وحصوله على الأغلبية المريحة في الانتخابات، حتى حزب الإصلاح أعلن بأنه لن يسعى للحصول على الأغلبية، بل إن كثير من الأحزاب والقوى السياسية فضلت فوز مرشح المؤتمر على أي مرشح من حزب آخر لعدم ثقتها ببعضها، وكل هذا يعكس مدى ضعف المعارضة عن القيام بدورها وعجزها عن أداء وظائفها السياسية.[46]

بدأت الخلافات بين الكتل البرلمانية تظهر على السطح في الأيام الأولى من عمر البرلمان وربما كانت أكثر وضوحاً أثناء مناقشات الميزانية العامة لعام 1998م لاسيما وأن حزب الإصلاح بدأ معارضة قرارات الحكومة رفع

أسعار بعض السلع، بيد أنه لم يتمكن من إثنائها وانعكس ذلك على سلوك حزب الإصلاح الذي قاطع التصويت على الميزانية كنوع من الرفض الاحتجاجي على سلوك الحكومة.

كما أن مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة كانت له بعض المواقف تجاه السلطة كرفضه لمشروع تقسيم حضرموت[47]، وموقف الرافض لقرار المحكمة بشأن الخلافات داخل حزب إتحاد القوى الشعبية[48]، ومطالبته الحكومة بإلغاء قرارات رفع الأسعار في يوليو 97م، وغيرها من المواقف.[49]

أما بالنسبة لعام 1998م فقد شهد أحداثاً كبيرة شكلت تحديات وصعوبات واجهها النظام السياسي والوضع الديمقراطي، وسواء كانت هذه الأحداث بفعل مباشر أو غير مباشر من السلطة فإنها في مجملها قد أثرت في علاقة النظام السياسي بالمجتمع وقواه السياسية، حيث تزايدت حدة التوتر في العلاقة بين السلطة والمعارضة خلال هذا العام بسبب الأحداث والقضايا التي جرت فيه حتى اعتبرت أحزاب المعارضة بأنه عام تقليص الهامش الديمقراطي وأن السلطة أفسدت الحياة السياسية بإصدارها لقوانين وقرارات غير دستورية كقانون تنظيم المظاهرات، واللائحة المالية لقانون الصحافة أو بمنعها المواطنين من ممارسة حرية التعبير وقمع المظاهرات السلمية واعتقال بعض القيادات الحزبية في عدن ولحج وأبين والمكلا، ومحاولتها المتكررة تفريخ وتقسيم الأحزاب السياسية، وشغل المعارضة بالدعاوي القضائية ضد صحفها، وحملاتها المتكررة على المعارضة على لسان رئيس الجمهورية ونائبه وغيرها من القيادات العليا في الدولة والحزب الحاكم والصحف الرسمية من أجل إضعاف المعارضة.

لهذا كله فقد رأت أحزاب المعارضة أن الوضع في البلد يحتاج إلى إصلاح سياسي يتم من خلاله الفصل بين الحزب الحاكم والدولة وضرورة إصدار قانون لتنظيم حكم محلي حقيقي ديمقراطي تنتخب كل مواقع المسؤولية فيه، وكذا تطوير النظام الانتخابي بما يحقق نزاهة الانتخابات، والعمل على إصدار القوانين الكفيلة باستقلال النقابات العمالية والمهنية وكل مؤسسات المجتمع المدني.[50]

ولهذا فإن أحزاب المعارضة لم تستطع مجاراة الأحداث خلال عام 98م، واتسم أداؤها عموماً بالضعف والتعثر لأسباب داخلية ذاتية وخارجية يمكن إجمالها بالآتي:

1) غياب الرؤية الإستراتيجية لدى كثير من أحزاب المعارضة، واستغراق جهدها في القضايا اليومية والآنية والتعامل مع الأحداث بردود الأفعال تجاه سلوك السلطة.

2) عزلتها عن الجماهير واعتمادها على مخاطبة السلطة وليس الشعب...

3) انقسام المعارضة على نفسها إلى تكتلات سواء في علاقاتها ببعضها أو مواقفها تجاه السلطة، إذ إن بعضها تقترب من السلطة أكثر من اقترابها من بعضها.

4) السعي الحثيث للسلطة في تضييق الهامش الديمقراطي مما جعل أحزاب المعارضة أمام خيارات صعبة، فهي إن قامت بالمعارضة الجماهيرية كالمظاهرات والمسيرات السلمية واجهتها السلطة بالجيش والشرطة بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار ومنع التخريب، وإن عارضت عبر الصحف والبيانات تصدت لها السلطة بالدعاوي القضائية والإعلام الرسمي والصحف الرسمية والحزبية ولجنة شؤون الأحزاب وقد أثبتت الأحداث ذلك.[51]

أما بالنسبة لعام 1999م فقد شكلت الانتخابات الرئاسية التي جرت في الثالث والعشرين من سبتمبر 1999م إضافة نوعية في مسار العمل الديمقراطي في بلادنا باعتبارها أول انتخابات رئاسية في الوطن العربي تجري وفق نص دستوري يحدد فترة تولي الرئاسة بدورتين انتخابيتين، وبحسب القواعد الدستورية الخاصة بإجراء انتخابات رئيس الجمهورية عام 1999م فإن فالمادة (107/ هـ) من دستور عام 1994م تؤكد على أنه: (يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية نسبة عشرة بالمائة (10%) من عدد أعضاء مجلس النواب) ولم تتوفر هذه النسبة من مقاعد البرلمان سوى للمؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح.[52]

وبهذا يكون الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة لتزكية المرشح لمنصب الرئاسة هو (30) صوتاً ليوافق ذلك النسبة المئوية التي اشترطها الدستور لقبول الترشيح، فيما تفتقد أحزاب المعارضة القدرة على تزكية مرشح خاص بها لأنها لا تمتلك العدد اللازم من الأصوات لتحقيق ذلك، فالناصريون لديهم ثلاثة نواب فقط، واحد حزبي البعث يمثله عضوان فقط، ولذلك كان الشائع أن المؤتمر الشعبي العام سوف يدفع بأعضائه لتزكية المرشحين لتجاوز النص الدستوري الذي يفرض وجود مرشحين اثنين —على الأقل– كشرط لصحة أي انتخابات رئاسية.

والواضح أن تلك الإشارات قد شجعت الحزب الاشتراكي اليمني وحلفاءه على ترتيب أمورهم والتقدم بمرشح يمثلهم في أول منافسة على منصب رئيس الجمهورية وتم اختيار أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني لهذا المنصب، حيث تقدم مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بمرشح موحد له في انتخابات رئاسة الجمهورية، لكنه فشل في ضمان حصول مرشحه على نسبة التزكية المطلوبة دستوريا في مجلس النواب للدخول في انتخابات الرئاسة.

في 23 سبتمبر 1999م جرت في اليمن أول انتخابات رئاسية مباشرة، بلغت نسبة المشاركة فيها حوالي 67% من إجمالي نسبة الناخبين المسجلين، أسفرت هذه الانتخابات عن فوز الرئيس علي عبد الله صالح بمنصب رئيس الجمهورية بحصوله على نسبة 96% من أصوات الناخبين.(53)

المبحث الثالث: المعارضة السياسية للفترة: 2001- 2006م

رغم مرور أكثر من عشر سنوات على قيام الوحدة اليمنية إلا أن القوى السياسية ما زالت تفتقر إلى العديد من العناصر اللازمة لدفع مسار التطور الديمقراطي وترشيد السلوك السياسي ويرتبط ذلك بجملة من العوامل والمتغيرات أهمها انخفاض مستوى التعليم وتدني معدلات الدخل وغلبة الثقافة التقليدية على الثقافة الحديثة، بالإضافة إلى تدني درجات الوعي السياسي، كل ذلك أدى إلى تدني تمثيل القوى السياسية في الانتخابات المحلية وكذا تدني مشاركة الأفراد فيها وهو ما كان واضحاً من خلال نتائج الانتخابات المحلية لعام 2001م.

المطلب الأول: الانتخابات المحلية لعام 2001م:

شكل مشروع قانون السلطة المحلية مجالاً للخلاف بين كتلة المؤتمر الشعبي العام وفصائل المعارضة السياسية الأخرى، إذ كانت المعارضة ترفض صلاحيات رئيس الجمهورية في تعيين العناصر القيادية لأجهزة السلطة المحلية مثل المحافظ الذي يعد رئيس المجلس المحلي للمحافظة، وكذا وكيل المحافظ، فضلاً عن الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء في تعيين مدير عام المديرية الذي يعد رئيس المجلس المحلي للمديرية، وظلت المعارضة تطالب بانتخابهم شأنهم في ذلك شأن بقية أعضاء السلطة المحلية، وانتهى الأمر بإصدار قانون السلطة المحلية، وترك موضوع انتخاب المحافظين ومدراء المديريات للمستقبل بعد أن يتم إخضاع القانون للتجربة وبحيث يتم الانتقال نحو الوضع الذي تطالب به المعارضة بطريقة تدريجية، ومن ناحية أخرى كانت التعديلات الدستورية التي قدمها الرئيس

علي عبد الله صالح في أغسطس 2000م، مثاراً للجدل بين أوساط أحزاب المعارضة التي رأت أن تلك التعديلات تعكس تراجعاً ملحوظاً عن التمسك بالخيار الديمقراطي، ومع ذلك كانت أغلبية أعضاء مجلس النواب متحمسة لإقرار قسم كبير من مشروع التعديلات يستوي في ذلك الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة إذ حازت التعديلات على موافقة (276) عضواً من إجمالي (284) عضواً حضروا جلسة التصويت على التعديلات.

وبهذه الموافقة يكون المجلس قد تخلى عن حقه في الانفراد بتزكية المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية، وكذا التصديق على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات والاتفاقات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود، وهي الصلاحيات التي أضحى مجلس النواب يتقاسمها مع مجلس الشورى بصلاحياته الجديدة التي رأى الكثيرون أنها ستكون خطوة نحو الانتقال بالمؤسسة التشريعية اليمنية نحو الغرفتين بدلاً من الغرفة الواحدة.(54)

وفي 20 فبراير 2001م جرت انتخابات المجالس المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية، حيث شارك فيها حوالي ثلاثة وعشرون ألف مرشح بينهم مائة وعشرون امرأة يمثلون مختلف القوى السياسية والمستقلين يتنافسون على سبعة آلاف مقعد محلي، وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن نتائج أولية لهذه الانتخابات، ولم تعلن نتائج رسمية نظراً للنزاعات التي حدثت بين أنصار المرشحين على التجاوزات التي وقعت في 20% على الأقل في مراكز الاقتراع، وأوضحت اللجنة أن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت 63% من إجمالي عدد الناخبين، وكانت نتائج الانتخابات على النحو التالي:

1. حصل المؤتمر الشعبي العام على 3771 مقعداً بنسبة 61% من إجمالي نسبة المقاعد المحلية.
2. حصل حزب الإصلاح على 1433 مقعداً بنسبة 23%.
3. حصل المستقلون على 749 مقعداً بنسبة 12%.
4. حصل الحزب الاشتراكي اليمني على 218 مقعداً بنسبة 4%.

في حين توزعت بقية المقاعد على الأحزاب الأخرى بنسب ضئيلة والتي منها الحزب الناصري والبعث والحق وحزب التحرير.(55)

نتائج الانتخابات المحلية أظهرت أن أحزاب المعارضة أخفقت في الاتفاق على قائمة موحدة كما كان متوقعاً، لكن نتائجها أفرزت تداعيات سياسية هامة كانت دافعاً للإصلاح وأحزاب مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة إلى إعادة بعض الحيوية إلى التنسيق بينهما في إطار اللقاء المشترك ولكن بصورة أفضل من ذي قبل.

تزامنت هذه الانتخابات مع استفتاء شعبي على تعديل بعض مواد الدستور التي تضمنت الآتي:

1. تمديد ولاية مجلس النواب من أربع سنوات إلى ست سنوات.
2. إلغاء حق الرئيس في إصدار قرارات جمهورية بقوانين أثناء عطلة مجلس النواب.
3. تمديد ولاية فترة الرئيس من خمس إلى سبع سنوات.
4. تخويل الرئيس سلطة تعيين أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم (111) عضواً.

وقد وافق على التعديلات الدستورية حوالي 73% من إجمالي عدد الناخبين المشاركين.[56]

المطلب الثاني: الانتخابات النيابية لعام 2003م:

برزت في الانتخابات النيابية الأخيرة ظاهرة سياسية جديدة على العلاقات الحزبية في البلاد، تمثلت في إنجاز أول تجربة يتم فيها التنسيق بين أحزاب مختلفة في الرؤية الأيدلوجية، إذ جمعت تجربة ما يعرف ب اللقاء المشترك –التوجه الإسلامي والقومي والاشتراكي، وبالرغم من أنه قد سبق وتكونت عدة تحالفات حزبية في الانتخابات البرلمانية إلا أنها لم تكن بقوة وتأثير أحزاب اللقاء المشترك الذي يعتبر تجربة متميزة، فقد تجاوزت الأحزاب المكونة لهذا اللقاء خلافاتها الفكرية وتاريخ الصراعات بينها ليكونا تحالفا يهدف لتحقيق مصالحهم المشتركة.

أدت مجريات الانتخابات المحلية لعام 2001م والتي تم فيها إقرار التعديلات الدستورية أن تقدمت الحكومة بمشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء إلى مجلس النواب لإقراره، لكن هذا المشروع أثار جدلاً واسعاً بين الحكومة وحزب المؤتمر الشعبي العام من جهة وأحزاب المعارضة من جهة ثانية، ودار الخلاف حول طريقة تشكيل اللجنة العليا واللجان الانتخابية الأخرى، وحق رئيس الجمهورية في تعيين أعضاء اللجنة العليا

واستبدالهم وأمام من تقع مسؤوليتهم، واعتماد البطائق الشخصية في عملية الاقتراع... الخ، وقد هدفت الحكومة من مشروع القانون الذى قدمته لمجلس النواب إخضاع اللجنة العليا للانتخابات لهيمنة السلطة التنفيذية لضمان التحكم في العملية الانتخابية بشكل أكبر، في حين أصرت أحزاب المعارضة على أهمية توفر التوازن والاستقلالية للجان الانتخابية، وأصرت على ضرورة بقاء الطابع الحزبي عند تشكيل تلك اللجان وذلك لضمان توفر الرقابة المتبادلة بين أعضائها، وأمام تمسك أحزاب اللقاء المشترك بمواقفه اضطرت الحكومة إلى الموافقة على حلول وسطية والتخلي عن بعض ما ورد في مشروعها وهو ما مثل مكسبا سياسياً لأحزاب اللقاء المشترك، وعلى ذلك صدر قانون الانتخابات والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م والذي مثل المرجعية القانونية لانتخابات 2003م.[57]

أدى نجاح أحزاب اللقاء المشترك فيما يتعلق بقانون الانتخابات والاستفتاء إلى ضرورة تواصل أعماله وذلك بعد أن رأت أطرافه أنه يحقق مكاسب سياسية ويفتح المجال أمام الاستمرار في تحقيق مكاسب مستقبلية فيما لو حافظ اللقاء المشترك على وحدته واستمر في تنسيق مواقفه تجاه مختلف القضايا المحلية التي تحتاج إلى موقف موحد للتخفيف من هيمنة السلطة ورغبتها في إحكام قبضتها على كل مقدرات الأمور في البلاد.[58]

بعد إقرار قانون الانتخابات العامة والاستفتاء ظهر خلاف آخر بين اللجنة العليا للانتخابات وأحزاب اللقاء المشترك بشأن تشكيل اللجان الانتخابية من ممثلين لجميع الأحزاب وضمان عدم هيمنة حزب واحد على اللجان، حيث رفضت الأحزاب السياسية النسب التي اقترحتها اللجنة العليا ولم تصل الأحزاب إلى اتفاق فيما بينها كما كان عليه الأمر سابقاً بسبب عدم وجود نص قانوني واضح يحدد آلية تشكيل اللجان الانتخابية فيما اعتمد في الماضي على المساومات والاتفاقات بين الأحزاب، وبالتالي فقد عاد الأمر مجدداً إلى اللجنة العليا للانتخابات ليتصاعد الخلاف بينهما خاصة مع تمسك أحزاب المعارضة بمطالبها المتمثل بضرورة وجود حد أدنى من التوازن داخل اللجان الانتخابية وبما يحد قدر الإمكان من التجاوزات والخروق المحتملة.

ونتيجة لضغط الوقت اضطرت اللجنة العليا وحزب المؤتمر للموافقة على مبادرة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الداعية إلى اعتماد عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في انتخابات 1997م كأساس لتحديد نسب مشاركة الأحزاب الممثلة في مجلس النواب إضافة إلى المعايير الأخرى التي تم الاتفاق عليها فيما يخص

الأحزاب غير الممثلة في مجلس النواب بما فيها الحزب الاشتراكي اليمني، وتم اعتماد الآلية التالية لتحديد نسب مشاركة الأحزاب في لجان القيد وذلك كما يلي:[59]

1. (1%) للأحزاب السياسية المسجلة والمعترف بها من قبل لجنة شؤون الأحزاب ولم تشارك في انتخابات 1997م.
2. (1.5%) للأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات 1997م.
3. (11%) للحزب الاشتراكي اليمني (وضع خاص).
4. توزع بقية النسبة على الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها.

أفضى الاتفاق إلى توزيع نسب مشاركة الأحزاب في لجان القيد على النحو التالي:

44% للمؤتمر الشعبي العام.

40% لأحزاب اللقاء المشترك.

8% لأحزاب المجلس الوطني للمعارضة وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب رابطة أبناء اليمن.

8% لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات.

هذا الاتفاق مثل مكسباً مهماً لأحزاب المعارضة فقد تمكنت من الحفاظ على انسجام مواقفها رغم ما تعرضت له من ضغوطات وإغراءات، ونجحت في تثبيت معايير تستخدم أساساً لتحديد نسب المشاركة في أية انتخابات قادمة، وضمنت الحد الأدنى من التوازن المطلوب في اللجان الانتخابية والذي سيساعد على سلامة عملية القيد.

وقبل الانتخابات النيابية بفترة وجيزة شهدت أحزاب اللقاء المشترك تطوراً مهماً تمثل في التوقيع على اتفاق للتنسيق المشترك في الانتخابات أطلق عليه اتفاق المبادئ والذي اشتمل على سبعة بنود أهمها:[60]

1) أولولية التنسيق بين أحزاب اللقاء المشترك الموقعة على الاتفاق والعمل على ضمان وصولها إلى التمثيل في البرلمان المقبل.

2) العمل الدؤوب على ضمان زيادة عدد مقاعد هذه الأحزاب في البرلمان المقبل.

3) عدم جواز التنافس بين أحزاب اللقاء المشترك في الدوائر الانتخابية الواحدة بطريق مباشرة أو غير مباشرة إذا كانت النتيجة ستخدم فوز مرشح حزب آخر من خارج تكتل اللقاء المشترك.[61]

شكل هذا الاتفاق نقلة نوعية في تاريخ العمل السياسي في اليمن وبالذات فيما يتعلق بأحزاب اللقاء المشترك لأن ذلك يعني بداية ظهور تكتل سياسي قادر على تشكيل معارضة أقوى نسبياً وإعادة شيء من التوازن السياسي مما يمكنه من تشكيل معارضة قوية.

هذا التحالف نسق خطواته في كل المراحل الانتخابية ابتدأ من تعديل قانون الانتخابات العامة مروراً بتشكيل اللجان الانتخابية من خلال حصوله على 40% من نسبة أعضاء اللجان، فضلاً عن تنسيقه في مرحلة القيد والتسجيل والتي منحته رصيداً يعتد به في المعركة الانتخابية.

أما فيما يتعلق بمرحلة الترشيح الانتخابي فقد تم الاتفاق على أن يمثل حزب الإصلاح اللقاء المشترك في (95) دائرة انتخابية والحزب الاشتراكي اليمني في (17) دائرة والوحدوي الناصري في (7) داوئر، وتركت بقية الدوائر للتنافس بين الجميع، وبرغم جدوى هذه الخطوات وأهميتها إلا أن عدم وجود تنسيق كامل ومطلق في عموم أرجاء البلاد وفي جميع الدوائر الانتخابية قد هيأ الفرصة أمام الحزب الحاكم لاختراقه ومن ثم الفوز بمعظم الدوائر الانتخابية بكل سهولة ويسر.[62]

النتائج التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات أظهرت حصول المؤتمر الشعبي العام على 227 مقعداً، بينما حصل حزب الإصلاح (أكبر أحزاب المعارضة) على 47 مقعداً، والحزب الاشتراكي اليمني 7 مقاعد والتنظيم الوحدوي الناصري ثلاثة مقاعد، وحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح دمشق) على مقعدين، والمستقلون 15 مقعداً.[63]

وبالرغم من اتفاق أحزاب المعارضة على التنسيق في أكثر من مائة دائرة انتخابية، لكنها لم تستطع تنفيذ الاتفاق إلا في دوائر لم تتجاوز خمسون دائرة تقريباً، وشهدت تعثرات ملموسة في الميدان الانتخابي ساعدت حزب المؤتمر الحاكم على الاستفادة منها والفوز في الدوائر التي شهدت ارتباكاً في التنسيق بين المعارضة مما كشف نقاط ضعف المعارضة وعدم تمكنها من تجاوز عقلية الاستحواذ على الدوائر وغياب القراءة الصحيحة لحجم وجودها

التنظيمي في الدوائر المختلفة، ومغادرة مربع الصراعات التاريخية التي تحكمت في العلاقة فيما بين مكونات أحزاب المعارضة، وخاصة حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الناصري، لكن هناك إنجازات جيدة للتنسيق بين هذه الأحزاب في بعض الدوائر أثمرت عن تحقيق مكاسب مشتركة أزعجت إلى حد كبير الحزب الحاكم، كما حدث في محافظة إب وتعز وأمانة العاصمة.(64)

وفي الانتخابات الأخيرة كانت نسبة المشاركة عالية نسبياً لعدد المقترعين مقارنة بالانتخابات الثانية (إذ بلغت نسبة المشاركين في عملية الاقتراع 76%، بينما كانت في الانتخابات السابقة 61%) فإن النتائج أبرزت عدداً من النقاط التي ينبغي التنبه لها والتي يمكن أن تؤثر على التجربة الديمقراطية اليمنية على المدى القريب والمتوسط وتتمثل هذه النقاط في وضعية وتركيبة اللجنة العليا للانتخابات، وعلاقة الحزب الحاكم بإمكانات الدولة، وهامشية كثير من الأحزاب المعارضة المرخص لها، والتشريعات المنظمة للحملة الدعائية للانتخابات.(65)

وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية استثنائية بالنسبة للأحداث التي شهدتها البلاد ابتداء من فك ارتباط العلاقة الإستراتيجية بين حزبي الإصلاح والمؤتمر الشعبي، وإلغاء المعاهد العلمية (الدينية)، وتزايد ظاهرة الأعمال العسكرية ضد الوجود الأميركي في البلاد، إضافة إلى كونها جرت في ظل تواصل أحزاب المعارضة بمختلف ألوان طيفها السياسي والفكري لأول مرة لمواجهة الحزب الحاكم بسبب سيطرته على إمكانات الدولة.

كما أن هذه الانتخابات حددت مستقبل التحالفات السياسية، والاصطفاف الحزبي، ومواقعها اقتراباً وابتعاداً من الحزب الحاكم من جهة، وبالرئيس علي عبد الله صالح من جهة ثانية، إضافة إلى ما حددته من حركة الأداء البرلماني وعلاقته بالحكومة، كما أن هذه الانتخابات أفرزت متغيراً جديداً تمثل في اتهام المعارضة للرئيس صالح بالتدخل المباشر في سير العملية الانتخابية، والتأثير على اللجنة العليا للانتخابات لصالح حزبه المؤتمر الشعبي العام.(66)

هذا التحالف اعتبره العديد من المهتمين بالشأن السياسي في اليمن بأنه هش وضعيف، إلا أن آخرين عدوه خطوة جيدة في تاريخ اليمن السياسي من خلال إسهامه في تعميق التجربة الديمقراطية، فقد تمكنت أحزاب للقاء المشترك من إحراز بعض المكاسب السياسية لها ومن ذلك:

1. الوقوف ككتلة أثناء مناقشة قانون الانتخابات مما دفع الحكومة إلى النزول إلى رأي اللقاء المشترك في عدد من النقاط.

2. التنسيق في انتخابات اتحاد الطلبة مما مكن اللقاء المشترك من الفوز فيها.

3. توقيع وثيقة تاريخية مع الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) تتعهد الأحزاب فيها بضمان استقلالية منظمات المجتمع المدني المهني ورفض تحييد أي مؤسسة منها لخدمة أي طرف غير الشريحة التي أنشئت النقابة أو الجمعية أو المنظمة أو الاتحاد لخدمتها.(67)

أما بالنسبة لعام 2004م فقد شهد مواجهات وانتقادات إعلامية حادة بين الحزب الحاكم من جهة وأحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى، ووصلت تلك المواجهات والحملات الإعلامية ذروتها عند تفجر الأوضاع الأمنية في محافظة صعده في شهر يونيو من نفس العام بسبب العصيان الذي قاده حسين الحوثي، ثم اشتباكه مع القوات الحكومية طيلة ثلاثة أشهر تقريباً، واتهام أحزاب اللقاء المشترك أو بعض منها للسلطة بعدم إفساح المجال على نحو كافي للمعالجات السلمية الأمر الذي نفته السلطة وقالت بعكسه تماماً، وكانت الحملات الإعلامية قد هدأت قليلاً بعد مقتل الحوثي وكثير من أنصاره خلال تلك المواجهات.(68)

أحزاب اللقاء المشترك حرصت على توحيد مواقفها تجاه أحداث صعده فقامت بإصدار بيانات خاصة بذلك، لكن الأداء السياسي والإعلامي لأحزاب اللقاء المشترك وصحفها اختلف في التعبير عن المواقف تجاه التفاصيل اليومية من حزب لآخر ومن صحيفة لأخرى، فعلى المستوى السياسي العام اتفقت أحزاب اللقاء المشترك على إدانة استخدام القوة العسكرية في صعده بصورة مخالفة للدستور والقوانين، ودعت السلطة إلى تغليب لغة الحوار والتفاهم، وكان هذا الموقف متسقاً مع رفض السلطة الالتقاء بأحزاب اللقاء المشترك لإطلاعها على حقيقة الموقف والدوافع التي دفعت السلطة لاتخاذ قرارها بالمواجهة العسكرية ضد تنظيم الشباب المؤمن، ذلك أن وجود حزب الحق واتحاد القوى الشعبية اليمنية في إطار اللقاء المشترك قد أسهم في اتخاذ موقف الإدانة للخيار العسكري، بالإضافة إلى عامل آخر مهم كان له دور في رفض أحزاب مثل الاشتراكي والإصلاح والناصري في

معارضة السلطة، حيث كانت الأيام التي سبقت اندلاع القتال قد شهدت حملات تهديد بالحل ضد أحزاب اللقاء المشترك على خلفية الانتقادات التي تعرضت لها السلطة بشأن موضوع التوريث.

وفي نهاية العام قامت الحكومة بتقديم الميزانية العامة للدولة لعام 2005م إلى مجلس النواب لمناقشتها وإقرارها متضمنة رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية، وهو ما رفضته المعارضة التي ترى أن معالجة الأوضاع الاقتصادية للبلاد لن يتأتى من خلال رفع الدعم وأن هذه السياسة سوف تزيد من حالة الفقر لدى المواطن، في حين رأت الحكومة أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية في هذه الموازنة سيشكل نقطة الانطلاق السليمة لمعالجة المسألة الاقتصادية، معتبرة أن معارضة أحزاب اللقاء المشترك لها هو من قبيل المزايدة والمكايدة وتشويه الحقائق، وأن موقفها من الإصلاحات غير مسئول.(69)

شهد عام 2005م تقدم أحزاب اللقاء المشترك بمشروع إصلاح سياسي وطني أوضح هذا المشروع أن اليمن يمر بأزمة شاملة طالت أوضاع البلاد كافة، قدمت من خلاله توصيفا لما أسمته تجليات تلك الأزمة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطالبت بضرورة إعطاء أولوية للإصلاح السياسي، وقد كان محور الاهتمام الأول في مشروع الإصلاح السياسي مخصصاً للإصلاح السياسي والدستوري، حيث تبنى المشروع تطوير التنظيم الدستوري لسلطة الدولة بما يكفل إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي برلمان يضمن الفصل بين السلطات وتوازنها وتكاملها، ويحقق التكافؤ والتوازن بين السلطة والمسؤولية بما يوفره من آليات المساءلة والمحاسبة التي تخضع لها الحكومة، تحقيقاً لمبدأ لا سلطة إلا بمسؤولية، وضمان التداول السلمي للسلطة.(70)

أظهر مشروع الإصلاح السياسي والوطني المقدم من أحزاب اللقاء المشترك اهتماماً واضحاً بضرورة تغيير المناخ العام في البلاد بما يؤدي إلى إزالة وتجفيف منابع الفساد وترسيخ قيم التعددية والحيلولة دون تمكن أي حزب أو فئة من الاستئثار بالسلطة والاستبداد بها، كما تضمن المشروع عدد من المحاور الأخرى تمثلت في:

1. تعزيز الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية.
2. الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.
3. الإصلاح الاقتصادي والمالي.

4. إصلاح السياسات الثقافة والاجتماعية.

5. إصلاح السياسة الخارجية.[71]

إعلان أحزاب اللقاء المشترك لمشروع الإصلاح السياسي والوطني حرك المياه في الحياة السياسية اليمنية وضاعف من الضغط على السلطة السياسية الحاكمة التي تعاملت مع المشروع بقدر من الاستياء وعدم القبول، وشنت وسائل الإعلام الرسمية حملة ضد المبادرة والأحزاب التي تقف خلفها، واتهمت تلك الأحزاب بأنها استهدفت شخص الرئيس، وكان الحزب الحاكم قد توصل بدوره إلى إعلان برنامج مناظر للإصلاحات الوطنية تحت ضغوط دولية وظروف اقتصادية وطنية متدهورة، وكانت الإصلاحات الانتخابية تشكل جزءاً من تلك الاستحقاقات، لكن أداء الحزب الحاكم وأوضاع السلطة كانت قد شهدت في الأشهر الأولى من عام 2005م تطورات مثيرة أهمها تجدد المواجهات العسكرية في محافظة صعده للمرة الثانية التي انتهت في مايو بإعلان اتفاق وعفو عام، وفي 9 يوليو من نفس العام أعلنت الحكومة تنفيذ إجراءات اقتصادية تمثلت برفع أسعار المشتقات النفطية، وكرد فعل على هذا الإجراء شهدت العديد من المحافظات مظاهرات وأعمال عنف متعددة استمرت خمسة أيام.[72]

لكن الحدث الأبرز حينها كان إعلان الرئيس في الذكرى السابعة والعشرين لتوليه السلطة عدم ترشيحه نفسه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر سبتمبر 2006م ليضع بذلك حزبه والمنظومة السياسية والحزبية أمام تحدي تقديم البديل والمنافس، وتحد أخطر متمثل في انتقال السلطة في اليمن عبر صندوق الانتخابات.[73]

أحزاب اللقاء المشترك استطاعت أن تتجاوز كثير من الأزمات دون أن تنعكس آثارها سلبياً عليها رغم وجود تباينات في التعبير عن المواقف التفصيلية، وقد يعود السبب في ذلك إلى صيغة التفاهم التي قام عليها اللقاء المشترك، فهو ليس تحالفاً كاملاً بل لقاء لتنسيق المواقف والتعاون في القضايا المشتركة المتفق عليها، لذلك فقد كان اتفاق أحزاب اللقاء المشترك حول موقف عام تجاه الأحداث في صعده يطالب الدولة بالتزام الدستور والقانون في معالجتها لهذا الموضوع، فهو موقف يمثل الحد الأدنى الذي التزم به الجميع، ولم يكن مطلوباً تطابق وجهات النظر

واتحاد المواقف فيما عدا ذلك، ولا شك أن هذه الصيغة الواقعية كانت سبباً في المحافظة على استمرار عمل اللقاء المشترك رغم وجود خلافات ليست هينة بين أطرافه حول عدد من القضايا.(74)

المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام 2006م:

شهد عام 2006م حدثاً سياسياً غاية في الأهمية تمثل في إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية الثانية والتي مثلت محطة تاريخية جديدة في حياة الشعب لا تقل عن الحدث نفسه، وشكلت نقلة نوعية في التحول الديمقراطي، وبداية التأسيس الفعلي للتداول السلمي للسلطة والتنافس الحقيقي على أعلى المناصب في الدولة، وكانت إحدى المعتركات السياسية الحافلة بالحراك السياسي غير المسبوق في الوطن العربي، واكتسبت أبعاداً إقليمية ودولية، وحظيت باهتمام إعلامي كبير داخلياً وخارجياً، وشاركت في الرقابة عليها العديد من المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الانتخابي، لكنه صار مألوفاً أنه ما إن يقترب موعد الاستحقاق الانتخابي حتى تبدأ بوادر أزمة سياسية بين السلطة والمعارضة حول أداء اللجنة العليا للانتخابات وآلية تشكيل اللجان الانتخابية الميدانية بسبب الافتقار إلى الثقة بين الطرفين وآنية المعالجات وعدم وصولها إلى حل جذري ودائم الأمر الذي كان يفرض عقد حوارات بين الطرفين لحل الخلافات بينهما، فمن جهة ظل الحوار في كل انتخابات هو السمة البارزة بين الطرفين ومن جهة أخرى عكس حالة التباين والافتراق المستمرة بينهما.(75)

حوار الأحزاب حول أداء اللجنة العليا للانتخابات بدأ بين (22) حزباً مسجلاً في شهر أكتوبر 2005م وامتد حتى ديسمبر من نفس العام وتحققت فيه نتائج محدودة، ثم تقلص بعد ذلك مع بداية يناير 2006م إلى حوار بين الأحزاب الممثلة في البرلمان، ثم إلى حوار بين اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام حتى يونيو 2006م.

خلال فترة الحوار التي جرت بين الأحزاب السياسية تمسك الحزب الحاكم بموقفه المؤازر لما تتخذه اللجنة العليا للانتخابات من إجراءات ورؤيته القائمة على أن القانون هو الذي يحدد صلاحياتها واستقلالها وليس الأحزاب، وشكلت مرحلة القيد والتسجيل أبرز المشكلات التي ابتدأت بها المرحلة الأولى من التحضير للعملية الانتخابية، وقد تفرعت من هذه المشكلة مشاكل أخرى لا تقل أهمية عنها أثرت بشكل بالغ على قرارات

الأحزاب الرئيسة الخاصة بالمشاركة والمنافسة في الانتخابات وعلى سلامة إجراءات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.(76)

وبعد مرور فترة من الحوار استجابت اللجنة العليا للانتخابات للاتفاق الذي توصل إليه اللقاء المشترك مع المؤتمر الشعبي العام بشأن تعديل المادة (21) من قانون الانتخابات والاستفتاء الخاص بمرحلة القيد والتسجيل، والاتفاق على مقترح قدمه اللقاء المشترك في بداية شهر ديسمبر 2005م، نص على تعديل الفترة الزمنية للقيد والتسجيل من 30 يوماً إلى15 يوماً على أن تشكل اللجان في كل المراكز الانتخابية، كما استجابت في مرحلة لاحقة أيضاً لتعديل نص المادة (22) الخاص بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وتوسيع قوامها.(77)

وفي بداية عام 2006م استكملت أحزاب المعارضة بناء هياكلها التنظيمية وذلك في إطار اللقاء المشترك والمتمثلة في: المجلس الأعلى للقاء المشترك، والهيئة التنفيذية للقاء المشترك، واللجان التنفيذية للقاء المشترك، والمكاتب الفنية للتنسيق الانتخابي في المحافظات، وسكرتارية أحزاب اللقاء المشترك بالمحافظات، هذا بدوره عزز الموقف الجماعي لأحزابه تجاه إجراءات الانتخابات الرئاسية التي جرت في الربع الأخير من عام 2006م من جهة، ومن جهة ثانية تعاملت مع خطوات ومراحل العملية الانتخابية برؤية جماعية تتضمنها وثائق مكتوبة، وكذا بتقديمها لرؤية واحدة حول ضمان نزاهة الانتخابات القادمة.(78)

الحوارات السياسية بين السلطة والمعارضة تواصلت منذ بداية عام 2006م وكانت تتوقف أحياناً كثيرة في ظل إصرار أحزاب اللقاء المشترك على مطالبها وإصرار الحزب الحاكم على مواقفه، ففي أوائل إبريل قدمت أحزاب المعارضة خطة لإصلاح النظام الانتخابي تمثل بالأخذ بالنظام الانتخابي المختلط القائم على الجمع بين ميزات نظام القائمة النسبية وميزات نظام الدائرة الفردية باعتباره أكثر الأنظمة ملائمة لظروف اليمن لكن الحزب الحاكم رفضها.

وفي منتصف إبريل عقدت المعارضة اجتماعاً ضم قادة الأحزاب السياسية الخمسة للقاء المشترك (ويعد هذا أول اجتماع من نوعه منذ تأسيس اللقاء المشترك) ناقش قضية إدارة الانتخابات وضمانات قيام انتخابات

حرة ونزيهة وشفافة، وأعلنت في رسالة وجهتها لرئيس الجمهورية تحميل الحزب الحاكم مسؤولية إجراء انتخابات رئاسية غير شرعية.(79)

بعد ذلك بدأت أحزاب المعارضة بالتحرك الشعبي من خلال إقامة مهرجانات وفعاليات شعبية في العديد من المناطق والمحافظات باعتباره حسب رأيها الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالبها، وأعلنت أنها لن تدخل الانتخابات على أساس شرعية اللجنة العليا للانتخابات وإنما استناداً إلى توافق سياسي يتم التوقيع عليه مع السلطة، وقالت إنها كانت بين خيارين الأول: مقاطعة الانتخابات وهو خيار سهل ولكنها ستفقد الكثير من أنصارها وتعمق دائرة الإحباط في أوساط الجماهير من إمكانية التغيير، والثاني: المشاركة في الانتخابات وهو خيار مفيد للوطن.(80)

وفي شهر مايو من نفس العام طرح رئيس الجمهورية على المعارضة مقترحات مكونة من سبع نقاط لإنهاء الاحتقان السياسي، لكن أحزاب المعارضة رفضت ذلك المقترح برسالة مطولة شخصت فيها الواقع السياسي الراهن حيث بينت فيها أن نتائج الانتخابات القادمة غير شرعية بدون سجل انتخابي مصحح لأن السجل الجديد زاد عيوباً إلى عيوبه السابقة، وأعلنت استغرابها من إحالة الرئيس للشكوى إلى اللجنة العليا للانتخابات التي هي محل الشكوى، وذكرت أن النقاط السبع التي اقترحها الرئيس تختلف عن النقاط الأربع التي طرحها من قبل وأن بعضها قد انتهت وتجاوزها الزمن وبذلك استمرت الأزمة بين الطرفين.(81)

ومع بداية شهر يونيو بدأت أحزاب المعارضة بالتحركات الشعبية ولوحت بمقاطعة الانتخابات بل ومقاطعة النظام السياسي القائم إذا لم تستجب السلطة لمطالبها، وبدأت الأجواء في هذه المرحلة تزداد تأزماً، حينها تم الاتفاق على تشكيل لجنة تمثل الطرفين تقوم بإعداد مشروع ضمانات إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفي 18 يونيو تم التوقيع على اتفاق المبادئ لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة بين حزب المؤتمر الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك وكانت أبرز بنوده هي:

1. إضافة عضوين للجنة العليا للانتخابات يمثلان أحزاب المعارضة.
2. تشكيل اللجان الانتخابية بواقع 54% للمؤتمر و46% لأحزاب اللقاء المشترك.

3. تشكيل لجنة قانونية من الطرفين للتدقيق في جداول الناخبين.

4. حيادية وسائل الإعلام الرسمية والوظيفة العامة والمال العام.

5. خضوع اللجان الأمنية للجنة العليا للانتخابات ومنعها من التدخل في العملية الانتخابية، ويترأس اللجنة الأمنية أحد أعضاء اللجنة العليا للانتخابات.

6. حق الأحزاب السياسية في تشكيل لجان للرقابة على الانتخابات.

7. تزويد أحزاب المعارضة بنسخة إليكترونية من سجلات قيد الناخبين.[82]

هذا الاتفاق مكون من (11) بنداً لخص واختزل المشكلات السياسية والقانونية والفنية الخاصة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة وآمنة، يعترف بشرعيتها الجميع، وقد تمثلت هذه المشكلات بالتالي:

1. مشكلة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وبما يحقق استقلاليتها ونزاهتها وحياديتها في إدارة المنافسة الانتخابية.

2. معايير تشكيل اللجان الانتخابية الإشرافية والأصلية والفرعية ولجان المراكز وبما يحقق التوازن والحيادية وسلامة النتائج.

3. السجل الانتخابي المختل في قوامه سواء من حيث التكرار للأسماء، أو تسجيل صغار السن والأموات والأسماء الوهمية.

4. حيادية الجيش وقوات الأمن.

5. حيادية الوظيفة العامة والمال العام.

وبشكل عام فإن القضايا السابقة كانت باستمرار محوراً للخلافات بين المعارضة والحزب الحاكم، وكانت تلك أبرز قضايا الحوار والتطورات التي جرت أثناء مرحلة التحضير الأولى للانتخابات رغم ما توصلت إليه أطراف المعادلة الانتخابية من نتائج ومكاسب مختلفة تحقق لها في اتفاق المبادئ.[83]

ومع بداية المرحلة الثانية من الانتخابات أحدثت أحزاب اللقاء المشترك مفاجأة لكثير من السياسيين وإرباكاً في أوساط السلطة وتغييراً جذرياً في قواعد اللعبة السياسية تمثل في ترشيحها لفيصل بن شملان للانتخابات

الرئاسية، فقيادة الحزب الحاكم اعتبرت اختيار المعارضة لشخصية من خارج أحزابها دليلاً على عدم الثقة فيما بينها ومحاولة منها للهروب من نتائج الانتخابات وخوفها منها، أما المعارضة فقد أعلنت أنها اختارت مرشحها وفقاً لمعايير وطنية وموضوعية دقيقة، وأنها أخذت بمعيار الكفاءة والخبرة والإجماع.

نزول المعارضة بمرشح واحد في الانتخابات الرئاسية وقائمة واحدة في الانتخابات المحلية كان أحد المحفزات لقيادات وكوادر المؤتمر التي استشعرت خطورة المرحلة عليها وجعلها تعمل كحزب متماسك وموحد الرؤية والهدف ويخوض الانتخابات بقوة لم يسبق لها مثيل.(84)

بدأت الحملة الانتخابية الرئاسية في 23 أغسطس 2006م والحملة الانتخابية للمجالس المحلية في الأول من سبتمبر واتسمت بالجدية بين المؤتمر الشعبي العام من جهة، وأحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى، وخاض فيها الفريقان حملة انتخابية شاقة لإقناع الناخبين بمرشحيهم بمختلف الوسائل السياسية والإعلامية والجماهيرية المنصوص عليها في القانون، وشهدت اليمن خلال هذه الانتخابات حراكا سياسياً وديمقراطياً سقطت معه معظم الخطوط الحمراء التي تضعها الأنظمة العربية لنفسها، وشهدت اتهامات وانتقادات متبادلة بين السلطة والمعارضة، ولأول مرة في تاريخ اليمن الحديث يعرض كرسي الرئاسة على التنافس السلمي ويناط الحسم بشأنه لأصوات الناخبين، وكانت الحملة الانتخابية نشطة وسلمية إلى حد كبير، وشهدت نقاشاً عاماً لمختلف القضايا التي تم طرحها على الشعب بشكل مباشر بما فيها صلاحيات رئيس الدولة وواجباته، وقد كان الإقبال الكبير على المهرجانات الانتخابية العامة والتنافس الشديد بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم والدعاية الانتخابية القوية دليلاً على أن اليمن بدأت تسير في طريق التحول الديمقراطي الحقيقي من خلال صندوق الانتخابات وقبول أطراف اللعبة السياسية بنتائجه.

أحزاب المعارضة دخلت هذه الانتخابات بشعور أن هذه الانتخابات سيكون لها تأثير قوي على مستقبل الحياة السياسية، وستؤسس لمستقبل جديد محكوم بمدى مشاركة القوى السياسية في إدارة الحكم المحلي مستقبلاً، وقد طغت الانتخابات الرئاسية على الانتخابات المحلية، كما لم يسمح لمرشحي المجالس المحلية بالوصول إلى وسائل الإعلام الرسمية للدعاية لأنفسهم لعدم وجود نص قانوني يكفل هذا الحق.(85)

استخدمت أحزاب المعارضة مختلف وسائل الدعاية الانتخابية لكنها لم تكن بمستوى وحجم وسائل الحزب الحاكم فاستأجرت مساحة زمنية في قناة المحور في بريطانيا لبث برامجها الانتخابية، ودعت الحزب الحاكم لإجراء مناظرة علنية بين مرشحها والرئيس صالح لكنه رفض ذلك، وقد أدى هذا الخطاب إلى دفع قيادات وكوادر المؤتمر لخوض هذه الانتخابات على أنها معركة وجود، في حين كانت أحزاب المعارضة تهون منِ شأن المؤتمر أمام أنصارها، ولذلك لوحظ ضعف حماس القيادات الوسطية والتنفيذية وأغلب قواعدها وأنصارها للتعاون فيما بينها خاصة تجاه الانتخابات المحلية.

البرنامج الانتخابي لأحزاب اللقاء المشترك عكس الطموح السياسي الذي تسعى له المعارضة، حيث يرى أن التجديد في منصب الرئاسة هو المدخل الواقعي لتنامي قوة المجتمع اليمني وتماسكه وإحداث إصلاح وطني شامل، بينما يرى البعض أن أحزاب اللقاء المشترك ومشروعه السياسي يتضمن معالجات اقتصادية تستطيع انتشال اليمن من الحالة السيئة التي تعانيها، ولم تكن تنقصه سوى بعض القضايا التي تمثل رؤية الحزب الاشتراكي اليمني، بينما يرى البعض الآخر بأنه يتجاوز الواقع ولا يتوافق مع الدستور لأنه يقوم على أساس تقويض النظام الراهن والانقلاب عليه وليس تطويره.[86]

وفي 20 سبتمبر توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع ليمارسوا حقهم في اختيار رئيس للجمهورية واختيار من يمثلهم في المجالس المحلية وسارت عملية الاقتراع بشكل عام بطريقة سلمية، وقد تم الإعلان عن النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية في 26 سبتمبر حيث أعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام بنسبة 77.17%، ومرشح أحزاب اللقاء المشترك بنسبة 21.82%، أما النتيجة النهائية للانتخابات المحلية فقد أعلنت في 9 أكتوبر 2006م، وحصل المؤتمر فيها على ما يقارب 85%.[87]

أحزاب المعارضة رفضت نتائج هذه الانتخابات واعتبرتها نتائج مزورة ومخالفة للدستور والقانون ودليلاً قاطعاً على عدم حيادية ومصداقية اللجنة العليا للانتخابات، ولوحت باللجوء للشعب والخروج إلى الشوارع لإثبات أن أعدادها أكثر مما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات، لكنها تراجعت بعدما هدد حزب المؤتمر بأن الشعب هو من سيواجه أحزاب اللقاء المشترك، ثم بعد ذلك قبلت بنتيجة الانتخابات كأمر واقع.[88]

الخاتمة

أولاً: النتائج:

- هناك عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية هامشية ليس لها أي ثقل سياسي أو شعبي وإنما عبارة عن واجهة سياسية لشخصية اجتماعية وعامة تنتمي أصلاً لتيار سياسي معين ودافعها لذلك هو الحصول على منافع مادية من السلطة.
- يرجع جزء من أزمة المعارضة إلى طبيعة بناء الأحزاب وغياب الثقافة السياسية والممارسة الديمقراطية داخلها وافتقادها للجانب المؤسسي وابتعادها عن القواعد الحزبية وعن المواطنين مما أدى إلى ضعف الثقة بين الطرفين.
- الأداء الحزبي لأحزاب المعارضة منذ قيام الوحدة وحتى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي كان ما يزال في مجمله ضعيف، فالمعارضة لم تؤد دورها بالشكل المطلوب ولم تقم بوظائفها تجاه المجتمع.
- عملية تقويم تجربة التنسيق بين أحزاب اللقاء المشترك سابقة لأوانها حتى تكتمل شروط عناصر التقويم المتمثل في تراكم المحطات التنسيقية مع تقديم رؤى تفصيلية من داخل هذه الأحزاب لأداء التنسيق في الدوائر الانتخابية.
- استطاعت أحزاب المعارضة أن تتجاوز مربع الصراعات التي صبغت علاقاتها مع بعضها خلال الفترة الماضية وتناغمت خطاباتها في سياق موحد باتجاه معارضة الحكومة وحزبها الحاكم.
- تجربة اللقاء المشترك تخطت حاجز الأيدلوجية بين الإسلامي والاشتراكي وخلقت تحالفات جديدة بين فاعلين سياسيين في المعارضة وهي تجربة متميزة لأنها أعطت أولوية للسياسي وهمشت الاختلافات الكبيرة بمنطق شديد الواقعية لاستغلال الفرص المتاحة.
- التقاء غالبية أحزاب المعارضة على رؤية مشتركة واحدة للعمل السياسي يوقف أي تراجع عن عملية التطور الديمقراطي ويعمل على تأسيس الممارسة الديمقراطية، وتنمية الوعي بها في أوساط المجتمع وكذا تقديم الحلول والبدائل المناسبة للمشكلات التي يعاني منها النظام السياسي والمجتمع.

- الانتخابات الرئاسية أسهمت بشكل كبير في تحريك الحياة السياسية في المجتمع بغض النظر عما صاحبها من أخطاء وممارسات.
- نزول المعارضة بمرشح واحد ومنافس حقيقي لمرشح الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية عمل على تعزيز العديد من القيم الديمقراطية، وهو ما يعد إنجازاً للمعارضة على الصعيد الوطني.

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة تعميم الممارسة الديمقراطية بدءاً من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في محيط الأسرة والبيت حتى مؤسسات المجتمع العامة والحد من ظاهرة التنافس القائم على أساس تحقيق المصالح الضيقة.
- ضرورة إيمان كل من السلطة والمعارضة بأهمية الديمقراطية والعمل على عكسها على كافة بنى ومستويات السلطة والمعارضة.
- تتطلب قضية الديمقراطية والحريات العامة من السلطة السياسية الكثير من القرارات السياسية الجادة سوءاً في مجال التشريع أو على صعيد الممارسة السياسية حتى تؤدي هذه التجربة ثمارها المرجوة منها.
- على جميع الأحزاب السياسية تجنب المناكفة السياسية المبنية على الفعل ورد الفعل، وأن تعتمد المعارضة على منهج يقوم على تنمية وتطوير الذات وتقديم البديل الأفضل، وكذا الانخراط في أوساط الناس والعمل من خلال مصالحهم.
- على الحزب الحاكم أن يدرك أن السلطة لا تدار بالأغلبية فقط وإنما عليه أن يوسع الفرص للأحزاب المعارضة في مختلف العمليات السياسية بحيث يجعلها شريكاً وجزءاً من البناء الهيكلي للنظام السياسي وليس خصماً له.
- على الأحزاب المعارضة أن تنظر إلى المستقبل بقدر ما تنظر إلى الماضي وتقيم تجربتها السابقة وتقف على الأخطاء بهدف تصحيحها.
- أهمية تفعيل دور مؤسسات الدولة مع فصل رئاستها عن رئاسة الحزب الحاكم بما يعزز من وجود الدولة وبالتالي من وجود المعارضة.

- مطلوب من الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تثق بقدرة المرأة على الإسهام في التنمية السياسية والعمل على الدفع بها للترشح في الانتخابات النيابية القادمة.
- المحافظة على المصلحة العليا للوطن مسؤولية كل الأحزاب السياسية بغض النظر عن حجم وانتشار كل حزب لأن هذا الهدف ينبغي أن يسعى له الجميع بدون استثناء.

الهوامش

1) يراجع: التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2004م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، ص79. 1

2) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت 1994م، ج1، ص59- 60.

3) د. عبد العزيز عزت الخياط، النظام السياسي في الإسلام، النظرية السياسية في الحكم، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1420هـ- 1999م، ص110.

4) سورة آل عمران – آية (104).

5) الإمام النووي، رياض الصالحين، دار التراث، القاهرة 1979م، ص90.

6) سورة آل عمران- الآية رقم (110).

7) سورة آل عمران- الآية رقم (104).

8) سورة التوبة- الآية رقم (71).

9) الإمام النووي، مرجع سبق ذكره، ص.87

10) نفس المرجع، ص.89

11) نفس المرجع، ص.86

12) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، عالم الكتب، دمشق سوريا، بدون تاريخ، ج2، ص.269

13) يراجع في تفصيل هذين القولين: أبو الأعلى المودودي، مفاهيم إسلامية حول الدين والدولة، دار القلم، الكويت 1983م، الطبعة الرابعة، ص86- .87

14) سورة آل عمران– الآية رقم (104).

15) سورة الحج- الآية رقم (30).

16) يراجع: فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة 1993م، ص88- .89

17) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت 1985م، الطبعة الرابعة، ج3، ص.57

18) د. صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1988م، ص305.

19) د. ماجد راغب الحلو- الدولة في ميزان الشريعة. النظم السياسية. دار المطبوعات الجامعية 1996. ص272.

20) يراجع: د. بلقيس أحمد منصور. الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي. مكتبة مدبولي. القاهرة 2004م، ص366- 385.

21) حزام عبد الله الذيب، الحرية السياسية في اليمن، مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء، ص147.

22) سميرة رجب، مأزق المعارضة والعريضة، موقع. www.arabrenewal.com

23) د ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2004م، ص212- 214.

24) نصر طه مصطفى، علي عبد الله صالح التجربة وأفاق المستقبل، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء 1999م، ص53.

25) 1 حمود منصر، المسار التطبيقي للتجربة الديمقراطية في اليمن ومؤشرات المستقبل- ندوة الديمقراطية والأحزاب في اليمن الواقع والآفاق المستقبلية، مركز دراسات المستقبل صنعاء، ص38.

26) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، المادة 5- 6، ص5.

27) الهام محمد مانع: (الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن) 1948- 1993م دراسة تحليلية، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 1994م، ص236- 237.

28) التجمع اليمني للإصلاح- رؤى ومواقف، إعداد دائرة الإعلام والثقافة، دار الشوكاني للطباعة والنشر صنعاء، ص16.

29) يراجع: محمد محمد المقالح، التجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب، شؤون العصر، العدد الثالث 1998م، ص54

30) التقرير الفني للجنة العليا للانتخابات لعام 1993م، ص20.

31) المرجع السابق، ص26.

32) د. أحمد محمد الأصبحي (التعددية الحزبية في اليمن خلال ثمانية أعوام واستشراف مستقبلها (الثوابت العدد 13 يوليو- سبتمبر 1998م، ص10

33) د. غانم محمد صالح (المشاركة السياسية في اليمن وآفاق المستقبل)، الثوابت. العدد 8 يناير- مارس 1997م ص10، 4.

34) حمود منصر، مرجع سابق، ص42.

35) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2002م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، ص72.

36) د. محمد عبد الملك المتوكل: الانتخابات اليمنية الممارسة والأبعاد، مجلة المستقبل العربي، العدد (220) يونيو 1997م، ص48.

37) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص73.

38) حمود منصر، مرجع سبق ذكره ص49.

39) يراجع: أوان للخدمات الإعلامية، الملف الوثائقي للانتخابات النيابية، الآفاق للطباعة والنشر صنعاء، 1997م، ص40.

40) د. محمد عبد الملك المتوكل (الانتخابات اليمنية الممارسة والأبعاد) مجلة المستقبل العربي، العدد (220) يونيو 1997م، ص52.

41) التقرير الفني للجنة العليا للانتخابات لعام 1997م.

42) باهر شوقي، جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ: 1997/1/31م.

43) مقابلة: عبد الهادي الهمداني، جريدة الحياة، العدد (12760).

44) مقابلة: عبد الوهاب الروحاني، جريدة العمال، العدد (1282) الصادرة بتاريخ: 1997/7/3م.

45) مقابلة: عبد الهادي الهمداني، المصدر السابق.

46) التقرير السنوي لعام 97م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، ص76- 77.

47) جريدة الأيام الصادرة بتاريخ: 1997/9/14م، العدد (393).

48) جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ: 1997/9/22م.

49) نص بيان مجلس التنسيق، جريدة الشورى، العدد (232)، 1997/7/6م.

50) اتفاق المبادئ حول تكوين ونشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية الموقع بتاريخ: 1998/1/1م.

51) زين السقاف (المعارضة بين مطرقة السلطة وقدر جحا) صحيفة الشورى، العدد 294، 1998/10/18م.

52) حزب الإصلاح تجنب تزكية مرشح عنه لمنافسة الرئيس علي عبد الله صالح مرشح المؤتمر في وقت مبكر مبرراً ذلك لقواعده ومؤيديه بالقول أن أمر الرئاسة محسوم أصلاً لصالح الرئيس الحالي، وأن التبادل السلمي للسلطة غير ممكن في اليمن على الأقل في هذه المرحلة، وأن السلطة ستعمل بكل جهدها لإنجاح الرئيس الحالي مستخدمة كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، ويضيف أنه بدلاً من تعريض مرشحه الحزبي للإهانات إبان مرحلتي الدعاية والاقتراع وأثناء فرز الأصوات.. الخ، فالأفضل أمام كل ذلك هو الاعتراف بالواقع وعدم المكايدة.

53) الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات.

54) د. جلال إبراهيم فقيرة، الأداء السياسي للبرلمان اليمني 1997- 2003م، موقع الجزيرة نت.

55) محمد السيد غنايم، التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحول الديمقراطي، موقع الجزيرة نت.

56) الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات.

57) يراجع: ناصر الطويل، تقويم مراحل التحضير للانتخابات النيابية 2003م، شؤون العصر، العدد 12، ص83- 85.

58) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2002م، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ص74.

59) ناصر الطويل، مرجع سبق ذكره، 83- 85.

60) الموقع الإلكتروني للجزيرة نت.

61) شبكة الأمة برس الإخبارية.

62) التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2003م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية- صنعاء، ص79.

63) الموقع الإلكتروني، للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

64) سعيد ثابت، الانتخابات اليمنية- النتائج والدلالات، موقع الجزيرة نت.

65) الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

66) سعيد ثابت، الانتخابات اليمنية- النتائج والدلالات، موقع الجزيرة نت.

67) الموقع الإلكتروني للجزيرة نت.

68) لتقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2004م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية- صنعاء، ص162. يراجع

69) المرجع السابق، ص111.

70) مشاريع الإصلاح السياسي في اليمن، شؤون العصر، العدد 28، يناير- مارس 2008م، ص61-106.

71) التقرير الاستراتيجى اليمني لعام 2005م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية- صنعاء، ص65.

72) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2005، مرجع سبق ذكره، ص66.

73) الموقع الإلكتروني للجزيرة نت.

74) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2004م، مرجع سبق ذكره، ص167.

75) يراجع: عبده عايش، الانتخابات اليمنية بلا خطوط حمراء، موقع الجزيرة نت.

76) يراجع: خالد الحمادي، اليمن: الخلافات والأوضاع السياسية المتردية، القدس العربي، العدد 659، 2006/3/17م.

77) مرصد العالم العربي، تقرير الانتخابات اليمنية، 2006/10/11م.

78) رؤية أحزاب اللقاء المشترك لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة والموقع والموقع من قبل أحزاب اللقاء المشترك بتاريخ: 2006/3/7م.

79) يراجع: خالد الحمادي، اليمن: الخلافات والأوضاع السياسية المتردية، القدس العربي، العدد 659، 2006/3/17م.

80) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2006م، مرجع سبق ذكره، ص42.

81) نفس المرجع، ص39.

82) الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات، صنعاء.

83) رؤية أحزاب اللقاء المشترك لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة والموقع من قبل أحزاب اللقاء المشترك بتاريخ: 2006/3/7م.

84) يراجع: التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2005م، مرجع سبق ذكره، ص25- 39.

85) بيان صادر عن أحزاب اللقاء المشترك بتاريخ: 2006/9/27م.

86) التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2006م، مرجع سبق ذكره، ص57.

87) الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

88) م. 2006 مؤتمر صحافي لمحمد قحطان (قيادي في اللقاء المشترك) الأحد 24 سبتمبر أ. ف. ب.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.

2. د. عبد العزيز عزت الخياط. النظام السياسي في الإسلام. النظرية السياسية في الحكم. دار السلام للطباعة والنشر. الطبعة الأولى، 1420هـ- 1999م.

3. الإمام النووي، رياض الصالحين، دار التراث، القاهرة 1979م.

4. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، عالم الكتب، دمشق سوريا.

5. أبو الأعلى المودودي، مفاهيم إسلامية حول الدين والدولة، الطبعة الرابعة، الكويت دار القلم، 1983م.

6. فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، المؤلف الجماعي: الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001م، الطبعة الثانية.

7. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت 1985م، الطبعة الرابعة، ج3.

8. د. صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، الزهراء للإعلام العربي القاهرة 1988م.

9. خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، دار الكتاب العربي، بيروت 1984م، الطبعة الثانية.

10. د. ماجد راغب الحلو- الدولة في ميزان الشريعة. النظم السياسية. دار المطبوعات الجامعية 1996م.

11. د بلقيس أحمد منصور. الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي. مكتبة مدبولي. القاهرة 2004م.

12. حزام عبد الله الذيب، الحرية السياسية في اليمن، صنعاء، مكتبة خالد بن الوليد.

13. سميرة رجب، مأزق المعارضة والعريضة، موقع www.arabrenewal.com

14. عبد الحكيم عبد الجليل محمد قائد المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي والوضعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006م.

15. د ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2004م.

16. د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة، الجامعة المفتوحة السودان 1996م.

17. د. عاصم عجيله، النظم السياسية، دار الطباعة الحديثة، ط2، 1984م، ص60.

18. د. توفيق عبد الغني الرصاص، أساس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986م.

19. نصر طه مصطفى، علي عبد الله صالح التجربة وأفاق المستقبل، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء 1999م.

20. حمود منصر، المسار التطبيقي للتجربة الديمقراطية في اليمن ومؤشرات المستقبل- ندوة الديمقراطية والأحزاب في اليمن الواقع والأفاق المستقبلية، مركز دراسات المستقبل صنعاء.

21. الهام محمد مانع: (الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن) 1948- 1993م دراسة تحليلية، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 1994م.

22. حزام عبد الله الذيب: (التنظيمات الحزبية)، اليمن 1997م التقرير السنوي، المركز اليمني للدراسات.

23. محمد المقالح، التجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب، شؤون العصر، العدد الثالث 1998م.

24. د. أحمد محمد الأصبحي (التعددية الحزبية في اليمن خلال ثمانية أعوام واستشراف مستقبلها) الثوابت العدد 13 يوليو- سبتمبر 1998م.

25. د. غانم محمد صالح (المشاركة السياسية في اليمن وأفاق المستقبل، الثوابت، العدد8 1997م.

26. د. محمد المتوكل: الانتخابات اليمنية الممارسة والأبعاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 220 1997م.

27. باهر شوقي، جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ: 1997/1/31م.

28. مقابلة: عبد الهادي الهمداني، جريدة الحياة، العدد (12670).

29. مقابلة: عبد الوهاب الروحاني، جريدة العمال، العدد (1282) 1997/7/3م.

30. جريدة الأيام الصادرة بتاريخ: 1997/9/14م، العدد (393).

31. جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 1997/9/22م.

32. بيان مجلس التنسيق، جريدة الشورى، العدد (232)، 1997/7/6م.

33. اتفاق المبادئ حول تكوين ونشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية الموقع بتاريخ: 1998/1/1م.

34. د جلال إبراهيم فقيرة، الأداء السياسي للبرلمان اليمني 1997- 2003م، موقع الجزيرة نت.

35. التقارير السنوية للأعوام 1997- 2006م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء.

36. محمد السيد غنايم، التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحول الديمقراطي، موقع الجزيرة نت.

37. سعيد ثابت، الانتخابات اليمنية- النتائج والدلالات، موقع الجزيرة نت.

38. الموقع الإلكتروني للجزيرة نت.

39. الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات، صنعاء.

40. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية ج1، جامعة الكويت 1994م.

41. التقرير الفني للجنة العليا للانتخابات للأعوام: 1993- 1997م.

42. اتفاق المبادئ حول تكوين ونشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية الموقع بتاريخ: 1998/1/1م.

43. زين السقاف (المعارضة بين مطرقة السلطة وقدر جحا) صحيفة الشورى، العدد 294، 1998/10/18م.

44. الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات.

45. ناصر الطويل، تقويم مراحل التحضير للانتخابات النيابية 2003م، شؤون العصر، العدد 12.

46. شبكة الأمة برس الإخبارية.

47. مشاريع الإصلاح السياسي في اليمن، شؤون العصر، العدد 28، يناير- مارس 2008م.

48. عبده عايش ، الانتخابات اليمنية بلا خطوط حمراء، موقع الجزيرة نت.

49. مرصد العالم العربي، تقرير الانتخابات اليمنية، 2006/10/11م.

50. رؤية أحزاب اللقاء المشترك لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة والموقع والموقع من قبل أحزاب اللقاء المشترك بتاريخ: 2006/3/7م.

51. بيان صادر عن أحزاب اللقاء المشترك بتاريخ: 2006/9/27م.

52. أ. ف. ب. مؤتمر صحافي لمحمد قحطان (قيادي في اللقاء المشترك) الأحد 24 سبتمبر 2006م.